

فرص اليهود في العثور على مكان عمل أربعة أضعاف فرص العرب!

صفحة (٤) ة

فشل مشروع تهويد الجليل والنقب.

صفحة (٥) ة

المنتزه الاسرائيلي

الثلاثاء ٢٠١٥/٩/٨م الموافق ٢٤ ذو القعدة ١٤٣٦هـ العدد ٣٦٤ السنة الثالثة عشرة

الاسرائيلي المنتزه

ملحق نصف شهري يصدر عن



مركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

المحكمة الإسرائيلية العليا تجيز للاحتلال هدم مبان في كل أنحاء الضفة الغربية!

«المدير العام الأسبق لوزارة الخارجية: نتنياهو لن يسمح بأي تقدم فعلي في طريق تسوية المشكلة الفلسطينية»

«المشهد الإسرائيلي»: اعتبر قضاة المحكمة العليا الإسرائيلية أن سلطات الاحتلال تملك صلاحية هدم مبان فلسطينية في المنطقتين A وB رغم كونها خاضعتين للسيطرة المدنية الفلسطينية بموجب اتفاقيات أوسلو، وليس في المنطقة C فقط الخاضعة للسيطرة المدنية الإسرائيلية بموجب هذه الاتفاقيات.

وقالت صحيفة «هآرتس» أمس إن قرار المحكمة العليا هذا جاء خلال نظر هذه المحكمة، الأسبوع الماضي، في التماس قدمه فلسطينيون شيّدوا مبنى في منطقة الراس الأحمر القريبة من مستوطنة «معاليه أدوميم» في المنطقة B، بادعاء أن الأرض التي تم البناء فيها صادرها الاحتلال لغرض بناء جدار الفصل العنصري.

وكتب قاضي المحكمة العليا، حنان ميلتسر، في قرار صدر يوم الأربعاء الماضي «ننوه إلى أن الاتفاق المرحلي بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة، والوثيقة بخصوص تطبيقه، لا يقيدان صلاحيات قائد المنطقة (العسكري الإسرائيلي) بالاستيلاء على أراضٍ لاحتياجات عسكرية، بموجب البند ٥٢ في ملحق أنظمة لاهاي المتعلقة بقوانين وأنظمة الحرب في البر في المنطقة B وربما في المنطقة A أيضاً». وأيد القاضيان إياكيم روبنشتاين وادافنا باراك قرار ميلتسر هذا.

وكان الاحتلال قد استولى في العام ٢٠٠٥ على قطعة الأرض المذكورة التابعة لقرية العيزرية، بادعاء بناء الجدار الفاصل، لكن أعمال بنائه تأخرت، وفي وقت لاحق ردت المحكمة العليا التماسات ضد مساره في هذه المنطقة وقبلت مزاعم دولة الاحتلال بأن مساره يستند إلى احتياجات أمنية وليست سياسية، أي توسيع مستوطنات.

وفي العام ٢٠١٠ تم بيع الأرض لفلسطينيين اثنين من سكان إسرائيل، اللذين بدأ ببناء قاعة أفراح في المكان بعد أن حصلوا على تصريح بناء من بلدية العيزرية، لكن حينها أصدرت «الإدارة المدنية» أمراً بوقف أعمال البناء. ويوجد معسكر لجيش الاحتلال على مقربة من المكان. وفي سياق متصل، التمس مواطنون فلسطينيون من قرية سلوان في القدس الشرقية المحتلة إلى المحكمة العليا في نهاية الأسبوع الماضي ضد سلطة الطبيعة والحدائق وضد جمعية «العاد» الاستيطانية على خلفية نيتهما وضع سياج وإغلاق مناطق في القرية بادعاء أنها مناطق أثرية تقع في محيط «الحديقة الأثرية»، والتي كانت حتى اليوم مفتوحة أمام الجمهور.

وقدم التماس بمساعدة المنظمة الحقوقية الإسرائيلية «عيمق شافيه»، وجرى التأكيد فيه أن إغلاق هذه المناطق غايته إبعاد الفلسطينيين عن المنطقة وتوسيع سيطرة الجمعية الاستيطانية في سلوان. وتصرح «العاد» بأن هدفها الأساس هو تهويد سلوان إلى جانب تهويد البلدة القديمة في القدس المحتلة.

على صعيد آخر قال أوري سافير، المدير العام الأسبق لوزارة الخارجية الإسرائيلية وأحد مهندسي اتفاق أوسلو، إن رئيس الحكومة بنيامين نتانياهو لن يسمح بأي تقدم فعلي في طريق تسوية المشكلة الفلسطينية من ناحية أيديولوجية، حتى لو كلفه ذلك حياته وخاصة من أجل الحفاظ على بقاء الائتلاف اليميني الذي يتزأسه.

وأشار سافير في مقال نشره أمس في صحيفة «معاريف» إلى أن المؤسسة السياسية الإسرائيلية في قسمها الأكبر تستبعد الموضوع الفلسطيني، ورأى أن هذا يشكل قبلة

موقوتة تهدد الدولة على الصعيد الأمني والأخلاقي. وأضاف: في الواقع تستطيع المبادرة السعودية، لا بل يجب أن تشكل قاعدة لتعاون جديد يمكن في إطاره إحراز تقدم نحو حل الدولتين والتعاون بين إسرائيل وبين أغلبية الدول العربية. وهذه فرصة تاريخية قد لا تتكرر. لكن لا يبدو أن هناك فرصة لأن يستغلها نتانياهو، فيالنسبة إليه يحتل أمن الدولة سلم اهتماماته طالما أنه لا يشمل تقدماً في عملية الدولتين مع الفلسطينيين. ويتصدر المشروع الاستيطاني قائمة اهتماماته، وبالنسبة إليه توسيع المستوطنات خارج الكتل أهم من تحسين محتمل في العلاقات مع الجيران ومع الولايات المتحدة، والتحاليف مع قادة «البيت اليهودي» أهم من تحالف مصالح محتمل مع زعماء مصر والأردن والسعودية والسلطة الفلسطينية.

وأشار إلى أن موقف نتانياهو هذا يتعارض مع مواقف أغلبية رؤساء المؤسسة الأمنية في الحاضر والماضي، وإلى أنه كلما وصل الأمر إلى الموضوع الفلسطيني، فإن نتانياهو هو أفضل من يضيغ الفرص.

الحكومة تمنع الكنيست من

الاطلاع على ميزانية الأمن السرية

وعلم يوم أمس أن الهيئة العامة للكنيست صادق، الأسبوع الماضي، على حجم ميزانية الأمن من دون أن يعرف أعضاء الكنيست على ماذا صوتوا. إن الأمن الحكومية الإسرائيلية تمتعت حتى الآن عن تقديمها للكنيست للاطلاع عليها. ويأتي ذلك على الرغم من أن القانون يلزم وزارة المالية بأن تحول إلى الكنيست، حتى موعد أقصاه ٣١ آب، كافة تفاصيل الميزانية السرية لجهاز الأمن، ويشمل عشرات مليارات الشواكل، إلا أن هذه الميزانية لم تحول إلى لجنة في الكنيست يفترض أن تطلع على هذه الميزانية وتكون مداولاتها سرية.

ونقلت صحيفة «هآرتس» أمس عن مصادر في الكنيست قولها إن هذا الأمر يدل على صعوبة قيام الكنيست بواجبها في مراقبة ميزانية الأمن.

ويشار إلى أنه بحسب القانون، يطع جميع أعضاء الكنيست على ميزانية الأمن المعلنة، بينما تطع مجموعة صغيرة من أعضاء الكنيست، الأعضاء في لجنة ميزانية جهاز الأمن، وهي لجنة سرية متفرعة عن لجنة الخارجية والأمن، على تفاصيل جزئية من الميزانية السرية. وقالت الصحيفة إن عضو الكنيست إيال بن رؤوفين، وهو ضابط في الاحتياط برتبة لواء، لم ينجح حتى الآن في الحصول على تفاصيل للميزانية الأمنية السرية رغم محاولاته المتكررة.

ويشار إلى ميزانية الأمن التي صادق عليها الكنيست بلغت ٥٦ مليار شيكل، لكن يتوقع أن تزداد مثلما يحدث كل عام.

وكان بإمكان أعضاء الكنيست في السنوات الأخيرة الاطلاع على تفاصيل ٢٠٪ فقط من ميزانية الأمن نظراً إلى أن هذه التفاصيل معرّفة بانها معلنة بينما حوالي ٨٠٪ من ميزانية الأمن تبقى تفاصيلها طي السرية التامة.

مقابلة خاصة مع محلل سياسي إسرائيلي

نشالوم يروشالمي لـ «المنتزه»: إسرائيل لا تستطيع إلا أن تلوم نفسها إذا استقال عباس!

«إسرائيل هي أول من خرقت اتفاقيات أوسلو وأغتها وليس الفلسطينيون»

كتب بلال ضاهر:

دعا رئيس قائمة «العسكر الصهيوني» والمعارضة الإسرائيلية، إسحاق هرتسوغ، يوم السبت الماضي، حكومة إسرائيل إلى «استيعاب مراقب» للجانين سوريين، معتبرا أن اليهود لا يمكنهم أن يكونوا غير مبايئين فيما ينزح مئات آلاف اللاجئين نحو بر الأمان. كذلك دعت رئيسة حزب ميرتس، زهافا غالون، المعارضة الإسرائيلية إلى التوحد ومطالبة الحكومة باستيعاب لاجئين من سورية.

ورفض رئيس حكومة إسرائيل، بنيامين نتانياهو، هذه الدعوات، وادعى خلال اجتماع حكومته الأسبوعي، أول من أمس الأحد، أن «إسرائيل ليست غير مبايئة بالمأساة الإنسانية للاجئين من سوريا وأفريقيا. لقد عاجلتنا نحو ألف جريح من المعارك في سورية»، واعتبر نتانياهو أن «إسرائيل هي دولة صغيرة وليس لديها عمق ديمغرافي ولا عمق جغرافي، ولذلك علينا أن نسيطر على حدودنا، سواء ضد متسليي العمل أو ضد جهات إرهابية».

وتأتي أقوال نتانياهو ورفضه استقبال لاجئين سوريين، في وقت بدأت فيه الجرافات الإسرائيلية بالعمل على بناء جدار على طول الحدود مع الأردن، والتي يقع قسم كبير منها في الضفة الغربية والأرض المحتلة العام ١٩٦٧. من جهة ثانية، وعلى الرغم من امتناع المسؤولين الرسميين الإسرائيليين عن رد فعل رسمي، لكن وسائل الإعلام الإسرائيلية تناولت في الفترة الأخيرة تقارير وأنباء

تحدثت عن احتمال استقالة الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، وذكرت صحيفة «يديعوت أحرونوت»، الأسبوع الماضي، أن هيئات سياسية وأمنية إسرائيلية تعقد اجتماعات للتداول في احتمال حدوث أمر كهذا، وأنه على الرغم من تلويح الرئيس الفلسطيني بالاستقالة أكثر من مرة في الماضي، إلا أن التقارير الأخيرة تبدو أكثر جدية على ضوء الجمود العميق في العملية السياسية بين الجانبين. ورغم تلقي نتانياهو ضربة من مجلس الشيوخ الأميركي، بعدما تبين أن ٣٤ من أعضائه سيؤيدون الاتفاق النووي بين إيران والدول الكبرى، الأمر الذي يسمح للرئيس باراك أوباما باستخدام حق النقض في الكونغرس لمنع رفض الاتفاق، إلا أن نتانياهو ما زال يعتبر أنه تمكن من إقناع الكونغرس بأغليته الجمهورية وكذلك أغلبية الشعب الأميركي بصفحة موقفه ضد الاتفاق.

حول هذه المواضع، أجرى «المشهد الإسرائيلي» مقابلة خاصة مع المحلل السياسي في عدد من وسائل الإعلام الإسرائيلية، شالوم يروشالمي.

«المشهد الإسرائيلي»: ما الذي دفع هرتسوغ لدعوة الحكومة الإسرائيلية إلى استقبال لاجئين سوريين، في الوقت الذي لا يعارض فيه الخطوات الحكومية لترحيل طالبي اللجوء الأفارقة من إسرائيل؟

يروشالمي: «ثمة أمران هنا. إن هرتسوغ هو شخص حساس وإنساني و لديه توجه معين إلى مواضيع كهذه، وهو يجب دائماً اقتباس آيات من التوراة تتعلق بتقديم المساعدة للناس بائسين، ومكتوب عندها في سفر إشعياي أن «تكسر للجائع خبزك وتُدخل المساكين التائهين إلى بيوتك». وغالبا ما يقتبس هرتسوغ هذه الآية من التوراة. أي أن لديه توجهها كهذا. وربما هو يعتقد أن إطلاق تصريح كهذا مريح له من الناحية السياسية. لكن الفكرة نفسها يصعب تحقيقها، وقد قدمت إسرائيل مساعدات إنسانية وطبية للسوريين قبل فترة طويلة من بدء نزوح اللاجئين السوريين إلى أوروبا. كذلك فإن قيام إسرائيل باستيعاب لاجئين من دول معادية هو أمر غير واقعي».

«إلى أي مدى يوجد تخوف في إسرائيل من دخول لاجئين إليها، وهل يبزر تخوف كهذا القرار ببناء جدار على طول الحدود مع الأردن؟

يروشالمي: «تعم. إحدى المشاكل الأصعب التي تواجهها إسرائيل هي تسلس للاجئين إليها. والتقديررات هي أن الفاشدة التي جنينها من بناء الجدار الغربي (عند الخط الأخضر) ستجنيتها أيضا من بناء الجدار الشرقي، والشرق الأوسط موجود في خضم أزمة عميقة للغاية، وبالإمكان أن تكون هناك موجات لاجئين أخرى، ولذلك ينبغي أن نكون مستعدين لمواجهة أي وضع. إن ما تسبب به المتسللون من أفريقيا للمجتمع الإسرائيلي كان أزمة عميقة. فالسلطات هنا منشغلة بموضوع اللاجئين الأفارقة بصورة يومية وهناك مشاكل صعبة للغاية والمحكمة العليا تنظر في التماسات لا نهاية لها، وهناك معتقلات أقيمت خصيصا لها. وقد تأخرت إسرائيل كثيرا من استيعاب العمال الأجانب وتسلس

«المشهد الإسرائيلي»: صادقت الهيئة العامة للكنيست، أمس الاثنين، على خطة الغاز التي أقرتها الحكومة الإسرائيلية، والتي تسمح باحتكار استخراج الغاز وبيعه في السوق المحلية أو تصديره في أيدي شركتين أساسيتين، هما شركة «ديلك» الإسرائيلية وشركة «توبل إنرجي» الأميركية.

وأيد خطة الغاز الحكومية ٥٩ عضو كنيست بينهم أربعة أعضاء كنيست من حزب «يسرائيل بيتينو» (إسرائيل بيتنا)» المعارض، وعارضها ٥١ عضو كنيست.

ويشار إلى أن كتلة «كولانو (كلنا)» برئاسة وزير المالية، موشيه كحلون، أيدت الخطة، رغم إعلان كحلون في الماضي أنه لن يتدخل في هذا الموضوع منعا لتضارب مصالح. بسبب علاقته الوثيقة مع جهات في احتكار الغاز. ورغم ذلك تغيب عن التصويت الوزراء كحلون ويوعاف غالانت ونفتالي بينيت ويسرائيل كاتس وحاييم كاتس، إضافة إلى أعضاء الكنيست يائير لبيد وأفيغودور ليبرمان وبيني بيغن ويعقوب بييري وحاييم يالين.

ورغم المصادقة على الخطة فإنه لا توجد لدى الحكومة حتى الآن أغلبية مؤيدة لنقل صلاحيات وزير الاقتصاد، أرييه درعي، في مجال الغاز إلى الهيئة الكاملة للحكومة، بسبب رفض درعي للنتاف على موقف المسؤول عن تقييد الاحتكارات الذي عارض خطة الغاز.

يعني ذلك أن المصادقة على خطة الغاز ستبقى عاقلة لفترة طويلة، لأنه ليس بالإمكان أن تأخذ الحكومة صلاحيات المسؤول عن تقييد الاحتكارات.

وتشير التوقعات الآن إلى أن رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتانياهو، سيمارس ضغوطا على درعي من أجل أن يوقع على خطة الغاز. لكن درعي أعلن قبل أسبوعين أنه يعترض إبقاء الأمر مفتوحا إلى حين تعيين مسؤول جديد عن تقييد الاحتكارات، وأن يقرر هذا المسؤول بشأن تطبيق

الخطة. ولذلك فإن التقديرات هي أن المصادقة على خطة الغاز ستؤجل إلى مدة تتراوح ما بين نصف سنة إلى سنة. رغم ذلك، عبر نتانياهو عن سعادته بمصادقة الكنيست على خطة الغاز، وقال إن «هذا يوم عظيم، وأنا ملتزم بإحضار الغاز إلى اقتصاد إسرائيل وسنجلب مئات المليارات (من أرباح الغاز) لتعليم ورفاهية وصحة مواطني إسرائيل وبالطبع سنجلب عشرات المليارات للاستثمار في السنوات القريبة». وادعى نتانياهو أنه «جربنا تحسينات على الخطة، وثمة عائق واحد آخر يتعين على إزالته وسنزيله» في إشارة إلى الائتلاف على المسؤول عن تقييد الاحتكارات.

وفي رده على سؤال حول معارضة درعي التوقيع على الخطة، قال نتانياهو إنه «عندما أريد شيئا فأني أحققه. وأنا أريد تحقيق ذلك من أجل مواطني إسرائيل وتخفيض غلاء المعيشة، فالمال الذي سيضخ للمواطنين من صندوق الغاز هو من أجل أمن الطاقة، لأن عليهم أن يكونوا آمنين، وسيتم تحقيق هذا الأمر خطوة تلو الأخرى. ونحن نحبط عائقا تلو العائق لأن هذا هو الأمر الصائب».

وشدد نتانياهو على أنه لا يعترض إقالة درعي بسبب موقفه من خطة الغاز، وقال «أنا أرى في درعي شريكا، وأتحدث عن إحضار الغاز إلى الاقتصاد الإسرائيلي».

من جانبها، هاجمت عضو الكنيست شيلي بيجوفيتش، من قائمة «المعسكر الصهيوني» المعارضة الخطة، وقالت إن «نتانياهو وكحلون وشتاينيتس (وزير الطاقة) كذبوا على الجمهور وخانوه. وهذه صفقة عفنة بين وزير المالية ورئيس الحكومة، وتشتم منها رائحة كريهة».

وقال «المعسكر الصهيوني» في بيان إنه «بعد عدم نجاح مسار درعي للائتلاف على المسؤول عن تقييد الاحتكارات، يبدو أداء نتانياهو كداء أصغر المجرمين إذ أنه حاول أن يبتز أعضاء في الائتلاف والمعارضة بالتهديدات من أجل أن يلتف على وزير الاقتصاد».

على أن جميع الاتفاقيات بين إسرائيل والفلسطينيين أخذت تتفكك، وبدون أبو مازن سيكون الوضع أسوأ. إن وجود أبو مازن حافظ على إطار معين من الحياة المشتركة، فهو كره الإرهاب وتم التوصل معه إلى حلول ميدانية، وأنا لست واثقا من أنه سيكون بإمكان آخرين إظهار القدر نفسه من القدرة القيادية، (*) المثير في الأمر هو أن نتانياهو لا يبدو متأثرا بكل ما يجري حول إسرائيل، بينما هو مصر على الاستمرار في المواجهة مع الإدارة الأميركية والرئيس باراك أوباما حول إيران. على ماذا يدل هذا الوضع؟

يروشالمي: «نتانياهو قلق بالأساس من الموضوع الإيراني، وفيما يتعلق بموضوع السلام مع الفلسطينيين، فأنتي اعتقد أنه اتخذ قراره، وهو الحفاظ على الوضع القائم لأطول فترة ممكنة وعدم دفع أي حل يستند إلى دولتين للشعبين، وإقامة دولة فلسطينية، رغم كل العواقب المرتبطة بذلك. ومن هذه الناحية لديه نوع من المواجهة مع الأميركيين إضافة إلى الموضوع الإيراني، لكن يجري الحديث هنا عن موضوعين مختلفين، ونتانياهو يؤمن بأنه سيتمكن من إقناع الأميركيين بأن الفلسطينيين أيضا مندبون وليس هو فقط. وفي الموضوع الإيراني هو مقتنع بأن الصدام بينه وبين أوباما لن يسبب ضررا لإسرائيل على المدى البعيد لأن الرئيس الحالي سيرحل وسيأتي مكانه رئيس جديد، كما أن الجمهوريين يؤيدونه وربما معظم الشعب الأميركي يفكر مثله. ولذلك فإن الموضوع الإيراني هو قضية منفصلة بأكملها عن القضية الفلسطينية، بحسب وجهة نظر نتانياهو».

تجاذبات داخلية يشعلها الغاز في إسرائيل.



تجاذبات داخلية يشعلها الغاز في إسرائيل.

رغم مصادقة الكنيست

تطبيق خطة الغاز الحكومية سيتأخر بسبب رفض الائتلاف على موقف المسؤول عن تقييد الاحتكارات

«المشهد الإسرائيلي»: صادقت الهيئة العامة للكنيست، أمس الاثنين، على خطة الغاز التي أقرتها الحكومة الإسرائيلية، والتي تسمح باحتكار استخراج الغاز وبيعه في السوق المحلية أو تصديره في أيدي شركتين أساسيتين، هما شركة «ديلك» الإسرائيلية وشركة «توبل إنرجي» الأميركية.

وأيد خطة الغاز الحكومية ٥٩ عضو كنيست بينهم أربعة أعضاء كنيست من حزب «يسرائيل بيتينو» (إسرائيل بيتنا)» المعارض، وعارضها ٥١ عضو كنيست.

ويشار إلى أن كتلة «كولانو (كلنا)» برئاسة وزير المالية، موشيه كحلون، أيدت الخطة، رغم إعلان كحلون في الماضي أنه لن يتدخل في هذا الموضوع منعا لتضارب مصالح. بسبب علاقته الوثيقة مع جهات في احتكار الغاز. ورغم ذلك تغيب عن التصويت الوزراء كحلون ويوعاف غالانت ونفتالي بينيت ويسرائيل كاتس وحاييم كاتس، إضافة إلى أعضاء الكنيست يائير لبيد وأفيغودور ليبرمان وبيني بيغن ويعقوب بييري وحاييم يالين.

ورغم المصادقة على الخطة فإنه لا توجد لدى الحكومة حتى الآن أغلبية مؤيدة لنقل صلاحيات وزير الاقتصاد، أرييه درعي، في مجال الغاز إلى الهيئة الكاملة للحكومة، بسبب رفض درعي للنتاف على موقف المسؤول عن تقييد الاحتكارات الذي عارض خطة الغاز.

يعني ذلك أن المصادقة على خطة الغاز ستبقى عاقلة لفترة طويلة، لأنه ليس بالإمكان أن تأخذ الحكومة صلاحيات المسؤول عن تقييد الاحتكارات.

وتشير التوقعات الآن إلى أن رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتانياهو، سيمارس ضغوطا على درعي من أجل أن يوقع على خطة الغاز. لكن درعي أعلن قبل أسبوعين أنه يعترض إبقاء الأمر مفتوحا إلى حين تعيين مسؤول جديد عن تقييد الاحتكارات، وأن يقرر هذا المسؤول بشأن تطبيق

حول تقرير وحدة "المرافعة الإسرائيلية العامة" السنوي للعام ٢٠١٤:

الدولة ومؤسساتها تحاكم مواطنين جنائياً على مخالفات هي المسؤولة عن خلفياتها ودوافعها!

«ارتفاع حاد في عدد لوائح الاتهام الجنائية التي يتم تقديمها إلى المحاكم ضد مواطنين من فئات اقتصادية، اجتماعية مسحوقة على خلفية ارتكابهم "مخالفات جنائية" بسبب الضائقة الاقتصادية التي يعانون منها وافتقارهم إلى مقومات الحياة الأساسية، التي تتحمل الدولة ومؤسساتها، في كثير جداً من الحالات، المسؤولية الأساسية والمباشرة عنها جراء عدم الوفاء بالتزاماتها القانونية تجاه هؤلاء المواطنين الفقراء وعدم تقديمها ما يمكن أن يضمن لهم الحد الأدنى من العيش الكريم»



إسرائيل، معضلات اجتماعية ورائها سياسات الحكومة.

المحاكمة لإصلاح الغبن وإلغاء أحكام الإدانة القضائية العبيثة في إسرائيل، وتشمل هذه العقوبات، منع الحق في إجراء فحوصات جديدة على الأدلة والبيانات بعد انتهاك الإجراءات القضائي، منع تحويل مواد التحقيق في ملفات منتهية قضائياً إلى "المرافعة العامة" لدراساتها وفحص إمكانية نفضها؛ إخفاء وإبادة بيئات، بما يتعارض مع أحكام القانون في حالات عديدة؛ وجود النيابة العامة للدولة في وضع من تناقض المصالح النبوي، المحظور قانونياً، حينما تكون هي الطرف المدعى عليه في طلبات إعادة المحاكمة، فضلاً عن افتقار القوانين الإسرائيلية إلى نصوص كافية ومناسبة في كل ما يتصل بإعادة المحاكمات وبالمحاكمات المفاداة.

حرمان غالبية المعتقلين في إسرائيل من ممارسة حقهم في استشارة محام قبل التحقيق معهم لدى الشرطة: على الرغم من القرارات القضائية العديدة الصادرة عن المحكمة العليا، وعلى الرغم من أحكام القوانين والأوامر، "تتجاهل" الشرطة واجباها القانوني الأساس الذي يلزمها بإطلاع أي معتقل على حقه القانوني في استشارة محام قبل التحقيق معه، ثم إتاحة الفرصة أمامه للقاء محاميه واستشارته، والنتيجة المترتبة على هذه الممارسة هي أن الغالبية الساحقة من المشتبه بهم الذي يتم إحضارهم إلى مراكز الشرطة يخضعون للتحقيق ويدلون بإفاداتهم، وربما اعترافاتهم أيضاً، من دون ممارسة حقهم المسبق بشأن استشارة محام.

إقامة قاعات للنظر في طلبات الاعتقال بالقرب من سجن "إيشل" في الجنوب: عبرت "المرافعة العامة"، أمام كل من رئيسة المحكمة العليا ومدبر المحاكم ونائب المستشار القانوني للحكومة، عن تحفظها المبدئي على الخطة الحكومية لإنشاء قاعات خاصة للنظر في طلبات الاعتقال بالقرب من سجن "إيشل" في الجنوب، وأكدت "المرافعة العامة" أن هذا المشروع ينطوي على مس خطر وواسع بحقوق المعتقلين، كما مبدأ علنية المداولات القضائية، مبدأ الفصل بين السلطات وبقدرة الجمهور على التوجه إلى الهيئات القضائية المخولة والملائمة.

تكبير المعتقلين والسجناء في مستشفيات الأمراض النفسية: وصلت إلى "المرافعة العامة" حالات عديدة تبين فيها أن الشرطة تقوم بتكبير معتقلين لدى تلهم إلى الفحص النفسي، في إطار الإجراءات القضائية، فضلاً عن ربط أيديهم وأرجلهم بالأسرّة طيلة أيام عديدة، في ظروف غير إنسانية تكاد تصل إلى حد المس الخاطر بسلامتهم الجسدية والنفسية.

انعدام الأطر العلاجية المناسبة للقاصرين وذوي الإعاقات: هناك حالات عديدة من الرجز يقاصرين أو بأشخاص يعانون من إعاقات عقلية أو نفسية خطيرة، تكاد تصل إلى حد التخلف العقلي، في المعتقلات لفتحات اعتقال طويلة ومتواصلة، لمجرد انعدام الأطر العلاجية المناسبة لهم، وعلى الرغم من الحاجة الملحة التي يفرضها الواقع، لم تحرك السلطات المختصة ساكناً لإقامة وفتح مثل هذه الأطر، مما "يضطر" إلى الرجز هؤلاء القاصرين وذوي الإعاقات في المعتقلات والسجون

ومحاذير مشددة على الاعتقالات، على ضوء "قانون أساس: كرامة الإنسان وحرية"، ولكن ليس هذا فحسب، بل يسجل هذا العدد ارتفاعاً مضطرباً خلال العقد الأخير، ويثور الشك في السنوات الأخيرة بأن هذا الارتفاع في عدد الاعتقالات يعود، من بين أسباب أخرى، إلى الأهداف المعلنة التي صاغتها شرطة إسرائيل في إطار "خطة الانعطاف". وتعتقد "المرافعة العامة" أن هذه الخطة تتناقض، تناقضاً مباشراً، مع المبدأ الأساس الذي أقره "قانون الاعتقالات" وقرارات الحكم الصادرة عن المحكمة العليا السخفة القانونية المطلوب لتقديم طلبات الاعتقال حتى انتهاء الإجراءات القضائية، حتى في المخالفات الخفيفة نسبياً، بل وحتى في الحالات التي يكون فيها المشتبه به / المتهم بدون أية سوابق جنائية أو من فئات مستضفة، مثل ذوي الإعاقات النفسية.

وتكررت "المرافعة العامة" بأن هذه القضية، تحديداً، عولجت في تقرير مراقب الدولة وفي تصريحات لرئيسة المحكمة العليا السابقة، دوريت بينيش، لكن شيئاً لم يتغير. وأكد التقرير أن كثرة الاعتقالات، على هذا النحو، تشكل إحدى القضايا الأكثر إثارة للقلق في ما يتعلق بنظام القضاء الجنائي نظراً لما لها من إسقاطات خطيرة جداً على مسألة حقوق الإنسان في إسرائيل وعلى العلاقة ما بين الفرد والسلطة، ولهذا، تدعو "المرافعة العامة" جميع الجهات المسؤولة والمختصة، بمن في ذلك أصحاب القرار في وزارة العدل ووزارة الأمن الداخلي إلى الانكباب الفوري على بحث هذه القضية ووضع الحلول المناسبة لها، على هدي قول القاضية بينيش بأن "الاعتقالات لا تمثل إنجازاً ولا ينبغي وضعها ضمن أهداف الشرطة!"

علاج منقوص للشكاوى بشأن عنف رجال الشرطة: في إطار عمله اليومي في تمثيل "زبائنها"، تواجه "المرافعة العامة" شكاوى عديدة ومختلفة موضوعها عنف رجال الشرطة بحق المواطنين، وتدل المعطيات على أن شكاوى عديدة على عنف رجال الشرطة لم تحظ بالمعالجة اللازمة، المناسبة والتامة، بل أن التحقيق لا يجري سوى في ما يعادل النصف، فقط، من مجمل الشكاوى التي يتم تقديمها سنوياً.

وترى "المرافعة العامة" أن عنف رجال الشرطة يشكل مساً قاتلاً بحقوق الفرد يستوجب تضافر جهود الجهات المعنية لجنتائه من جذوره.

عقبات مؤسسية تحول دون تقديم طلبات إعادة المحاكمة وإلغاء قرارات إدانة قضائية عبثية في إسرائيل: تحذر "المرافعة العامة" في تقريرها من وجود ظاهرة خطيرة في إسرائيل، غير ضيقة وغير هامشية، تتمثل في أن أشخاصاً أبرياء يقبعون في السجون يعضون محكوميات لسنين طويلة، ويعرض التقرير، تفصيلاً، جملة من العقبات المؤسسية التي تعيق فرص تقديم طلبات إعادة

ويحدد البند رقم ١٨ من "قانون المرافعة العامة" شروط استحقاق التمثيل القضائي من جانب "المرافعة العامة"، والتي تختلف تبعاً لنوع الإجراء الجنائي، الوضع الاقتصادي للشخص المعني وغيرها من المعايير.

ويلزم البند رقم ٨ من القانون نفسه وحدة "المرافعة العامة" بتقديم تقرير سنوي عن أعمالها وأنشطتها إلى وزير العدل وإلى لجنة المرافعة العامة، تعرض من خلاله، أيضاً، أبرز ما واجهها من مشكلات وتحديات، فضلاً عن معطيات عديدة وإحصائية عن عملها خلال السنة ذاتها.

"ملفات الفقر" ومشكلات جوهرية

يشمل تقرير "المرافعة العامة" للعام الماضي -٢٠١٤، الذي صدر هذا الأسبوع، سبعة فصول تعالج المواضيع التالية وتوزع عليها:

الفصل الأول - يعرض نشاط "المرافعة العامة" في الارتفاع عن "زبائنها"، يعالج القسم الأول من هذا الفصل تمثيل الملفات الجنائية التي تشكل الضائقة الاقتصادية والاجتماعية الحادة التي يعاني منها أصحابها (مركبو المخالفات الجنائية) أساسها، خلفيتها، مسببها والدافع إليها، وهي مخالفات تنشأ، في حالات كثيرة، عن نكث الدولة (الحكومة) ومؤسساتها وأذرعها المختلفة) مسؤولياتها وواجباتها تجاه هؤلاء المتهمين.

ويؤكد التقرير أن "المرافعة العامة" تلاحظ، في سياق عمله الجاري، ازدياداً حاداً في عدد لوائح الاتهام المقدمة ضد أشخاص مخالفين للقانون ممن "يعيشون في هوامش المجتمع الإسرائيلي"، وتتمحور (لوائح الاتهام) حول مخالفات جنائية "ترتكب على خلفية ضائقة اقتصادية واجتماعية حادة وظروف حياتية تصارع البقاء جراء انعدام شروط ومتطلبات الحياة الأساسية؛ ويضيف: "في مرات عديدة، نجد في خلفية هذه المخالفات خرقاً من جانب الدولة لالتزاماتها وواجباتها الأساسية بشأن ضمان الحد الأدنى من العيش الكريم لمواطنيها، ويسوق التقرير أمثلة عن هذه الحالات، من بينها: تقديم لوائح اتهام جنائية على خلفية وبسبب اقتحام شقق للسكن الشعبي، اتصال غير قانوني شبكتي المياه والكهرباء، سرقة مواد غذائية ومواد أساسية أخرى والتسول!

وترى "المرافعة العامة" أن تقديم لوائح اتهام جنائية في مثل هذه الحالات لا ينسجم مع أهداف القضاء الجنائي ولا يخدمها، كما لا يشكل رداً اجتماعياً تناسياً ومناسياً، وبدلاً من توجيه لوائح الاتهام هذه، يجدر بالشرطة والنيابة العامة العمل من أجل تحويل هؤلاء المواطنين إلى العلاج لدى سلطات ومؤسسات الرفاه والخدمات الاجتماعية المختصة بغية إيجاد حلول ملائمة للضائقة الاقتصادية ولأزمة العيش الكريم، عوضاً عن اللجوء إلى الإجراءات الجنائية التي تراكم مصاعب إضافية جديدة وتقلص فرص خروج هؤلاء المواطنين من دائرة الفقر والضاقة.

في الفصول التالية، يطرح التقرير ما يصفه بـ"مشاكل جوهرية أخرى في أداء الأذرع المختصة بتطبيق القانون والجهاز القضائي، أبرزها:

ارتفاع كبير ومقلق في الاعتقالات والمنس بحقوقي المعتقلين المكفولة قانونياً:

لم يطرأ أي انخفاض في عدد المعتقلين في دولة إسرائيل منذ سنن "قانون الاعتقالات" الجديد (الذي يضع قيوداً

كتب سليم سلامة:

يكشف التقرير السنوي لوحدة "المرافعة العامة" (التابعة لوزارة العدل الإسرائيلية)، الذي نشر يوم الأحد الأخير (٦ أيلول الجاري)، عن ظاهرة خطيرة تتمثل في ارتفاع حاد في عدد لوائح الاتهام الجنائية التي يتم تقديمها إلى المحاكم في إسرائيل ضد مواطنين من فئات اقتصادية - اجتماعية مسحوقة على خلفية ارتكابهم "مخالفات جنائية" بسبب الضائقة الاقتصادية التي يعانون منها وافتقارهم إلى مقومات الحياة الأساسية، التي تتحمل الدولة ومؤسساتها، في كثير جداً من الحالات، المسؤولية الأساسية والمباشرة عنها جراء عدم الوفاء بالتزاماتها القانونية تجاه هؤلاء المواطنين الفقراء وعدم تقديمها ما يمكن أن يضمن لهم الحد الأدنى من العيش الكريم.

وبدلاً من أن تقوم الدولة بتوجيه هؤلاء إلى خدمات الرفاه الاجتماعي والعمل وفق ما يملبه القانون عليها من أجل تقديم العون اللازم والمستحق لهم، اقتصادياً واجتماعياً، تعتمد إلى محاكمتهم جنائياً، على كل ما يترتب على ذلك من معاناة، تكاليف وغرامات، بل اعتقال وسجن في حالات كثيرة؛

ويؤكد التقرير، بصورة قاطعة، أن "مرات عديدة، يتبين أن الضائقة الاقتصادية، الاجتماعية التي انزلق إليها هؤلاء المواطنون التي تم تقديم لوائح اتهام جنائية بحقهم تتصل، اتصالاً عضوياً وثيقاً، بصعوبات وتقصيرات مختلفة من جانب سلطات الدولة الحكومية ومؤسساتها المختلفة"؛

ويضيف، في تحذير واضح: "ليس أن لوائح الاتهام الجنائية هذه وما يتبعها من إحكام ادانة قضائية لا تشكل حلاً لضائقة هؤلاء المواطنين، ولا يمكن أن تشكل حلاً، وإنما هي تعمق هذه الضائقة وتزيدتها تعقيداً وخطورة!"

مبادرة فردية وجزء أساس من جهاز القضاء

"المرافعة العامة" هي وحدة في وزارة العدل، تأسست وانطلق عملها في العام ١٩٩٦ بهدف توفير التمثيل قضائي (المرافعة القضائية) المهني والنوعي لمواطنين يخضعون لإجراءات جنائية مختلفة مثل التحقيقات أو المحاكمات الجنائية، كمعتقلين، مشتبه بهم، متهمين أو مدانين، لكنهم لا يستطيعون تمويل نفقات مثل هذه المرافعة القضائية بأنفسهم، بسبب ضيق الأحوال الاقتصادية.

وقد أقيمت "المرافعة العامة" كوحدة من وحدات وزارة العدل الإسرائيلية، طبقاً لـ"قانون المرافعة العامة" الذي سنه الكنيست في العام ١٩٩٥، بناء على اقتراح تقدم به البروفيسور كينيث مان (أميركي الأصل هاجر إلى إسرائيل في العام ١٩٧٣) الذي كان يعمل آنذاك محاضراً للقانون في جامعة تل أبيب وأسس، خلال ذلك، في العام ١٩٨٩، مركزاً خاصاً للمساعدة القضائية في القضايا الجنائية تابعة للجامعة نفسها، وقد تطور هذا المركز لاحقاً فأصبح عبارة عن "عيادات قضائية" تابعة لجامعة تل أبيب.

ومع إنشاء وحدة "المرافعة العامة"، في العام ١٩٩٦، تنفيذاً للقانون، تم تعيين البروفيسور مان رئيساً لها (ويسمى، في نص القانون: "المرافع الرئيسي القطري"، وللوعدة ستة فروع؛ ألوية يترأس كل منها "مرافع عام لوائي").

وخلال إشفاله هذا المنصب (منذ تأسيسها في العام ١٩٩٦ وحتى العام ٢٠٠٢) أصبحت المرافعة جزءاً أساسياً وهاماً من جهاز القضاء في إسرائيل، ويعمل في إطار "المرافعة العامة" اليوم طاقم من المحامين الجنائيين يشمل ٩٥ محامياً، من بينهم ٨٥٠ محامياً من القطاع الخاص يتقاضون أجره أتعابهم (عن تمثيل المواطنين المستحقين قضائياً) من ميزانية الدولة مباشرة، إضافة إلى ١٠٠ محام موظفي دولة يتولون، بالأساس، توزيع ومراقبة التمثيل القضائي المقدم من جانب محامي القطاع الخاص.

المحامون من قبل المرافعة العامة يمثلون المتهمين في جميع مراحل الإجراء الجنائي، يقدمون الاستشارة للمشتبه بهم خلال التحقيق معهم في الشرطة، يمثلونهم في غرف الاعتقال وفي مراحل استيضاح التهمة وفي المداولات القضائية أمام المحاكم، كما يقدمون استئنافات والتماسات إلى المحكمة العليا.

ويمثل المترافعون العامون، أيضاً، السجناء أمام "الجان الإعفاءات" في السجون والمرضى النفسيين الذين يتم إخضاعهم للعلاج في مستشفيات الأمراض النفسية بالإكراه.

ويحتل تمثيل القاصرين المشتبه بهم أو المعتقلين نحو ١٥٪ من مجمل عمل "المرافعة العامة".

وفي ما سبق إقامة "المرافعة العامة"، كان معظم المتهمين والمحامات الجنائية يمثلون أمام المحاكم من دون أي تمثيل قضائي، بمن فيهم القاصرون الذين كان يتم تقديمهم إلى محاكمات جنائية في محاكم الأحداث، إضافة إلى نسبة كبيرة جداً من المعتقلين الذين كان يتم اقتيادهم إلى المحاكم لتمديد فترات اعتقالهم.

وتشير الإحصائيات في هذا الشأن إلى أن واحداً فقط من بين كل خمسين معتقلاً كان يحظى بلقاء مع محام لدى توقيفه في محطة الشرطة، والسبب الأساس لذلك، أن غالبية الأشخاص الذين كان يتم التحقيق معهم وتقديمهم إلى المحاكمة لم يكونوا قادرين على تمويل أتعاب محام خصوصي.

وتعتبر حق التمثيل القضائي، وفي الإجراءات الجنائية بوجه خاص، أحد الحقوق الأساسية المكفولة للإنسان واحد الضمانات الرئيسية للحفاظ على هذه الحقوق.

هل خسارة نتنهاو أمام أوباما تُضعف إسرائيل؟

بقلم: حلمي موسى

يزداد الإقرار في إسرائيل بأن المعركة التي خاضها رئيس الحكومة بنيامين نتنهاو ضد الرئيس الأميركي باراك أوباما بشأن الاتفاق النووي مع إيران باتت خاسرة.

لكن هذا الإقرار لم يغيّر من توجهات الحكومة الإسرائيلية بمواصلة خوض الصراع ضد الرئيس أوباما في الأيام العشرة المتبقية على موعد تصويت الكونغرس على الاتفاق.

ويرفض نتنهاو وأنصاره التراجع ويصرون على أن لا خسارة في المواجهة مع الإدارة الأميركية لأن أغلبية الكونغرس والجمهور الأميركي تقف ضد الاتفاق.

وواضح للكثيرين أن المسألة لو كانت فقط اعتبارات إسرائيلية محضة لثم اختيار طريق أخرى غير الصدام مع الإدارة الأميركية ورئيسها. ويصر هؤلاء على أن اعتبارات أميركية داخلية لعبت دوراً بارزاً في حث نتنهاو على اتخاذ هذا الموقف واعتباره معركة حياته، فالمسألة في جوهرها ليست الاتفاق النووي مع إيران وإنما مقدار التحالف بين نتنهاو كمثل لليمين الإسرائيلي، والجمهوريين خصوصاً مع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية. ولا ينسى هؤلاء واقع أن نتنهاو وأنصاره، بمن فيهم الملياردير الأميركي شلدون ادلسون، عملوا علناً وصراحة ضد أوباما في الانتخابات الأخيرة لصالح منافسه الجمهوري.

وواضح أن جهات عديدة، سواء في إسرائيل أو داخل المنظمات اليهودية في أميركا، تطالب نتنهاو بالإسراع في حل الخلاف مع إدارة أوباما التي أبدت مراراً استعدادها للتعاون وعرضت أموراً مغرية ضمن رزمة تعويض عسكرية لإسرائيل، لكن نتنهاو، على الأقل حتى الآن يتصرف بمنطق "الكفر عناد" ويرفض التجاوب مع العروض الأميركية التي يرى أنها موجهة أساساً لإظهار تراجع إسرائيل عن شددتها في معارضة الاتفاق، وربما أن عناد نتنهاو دفع منتقديه إلى تشديد انتقاداتهم له.

وهكذا، رأت "هآرتس" في افتتاحيتها يوم الجمعة الفائت أن إسرائيل خسرت وأن الوقت حان لترميم العلاقات مع إدارة أوباما. وذكرت أن "رئيس وزراء متهور ومغرور فقط هو وحده القادر على شن صراع جبهوي ضد الرئيس الأميركي، زعيم قوة عظمى، هي أفضل أصداق إسرائيل، بنيامين نتنهاو فعل هذا، رغم كل التحذيرات، وقد قدر أن بوسعه الانتصار على أوباما في مساحته الداخلية وأن يجبط اتفاق القوي العظمى مع إيران على تاجيل برنامجها النووي لعقد من الزمان على الأقل، نتنهاو أخطأ في حساب علاقات القوى في الكونغرس، فقد آمن بأن قوة الزعماء اليهود الأميركيين ستدفع السيناتورات والأعضاء في مجلس النواب إلى أن يفضلوا حججه على مصالحهم الوطنية كما تعرضها قيادتهم المسؤولة".

ومن الواضح أن هناك من يؤمن بأن نتنهاو الحق والصواب ليس فقط بعلاقات إسرائيل مع الإدارة الأميركية وإنما أيضاً بعلاقتها مع يهود أميركا، صحيح أن قسماً كبيراً من المنظمات اليهودية، وعلى رأسها اللوبي الصهيوني إيباك، وقف ثابتاً إلى جانب إسرائيل لكن الجمهور اليهودي في أميركا كان له موقف مختلف بعض الشيء، فهم لا يريدون أن يظهر أوباما باقي الأميركيين وكأنهم أشد ولاء لإسرائيل من أميركا نفسها في مسألة تهمة الأمن القومي الأميركي بدرجة عالية.

ورغم أن المستويات العسكرية والأمنية الأميركية واصلت تعاونها مع إسرائيل كالمعتاد إلا أن ما جرى لا بد من أن يترك آثاراً لاخقة.

وهذا ما أثار النقاش في أوساط أميركية وإسرائيلية واسعة حول الثمن الذي سوف تضطر إسرائيل لدفعه لابقا مقابل صدامها مع الإدارة.

صحيح أن قادة الإدارة الأميركية جميعهم يتحدثون عن عدم توفر نية للمس بإسرائيل لكن هذا لا ينيي الحرارة التي يشعرون بها تجاه تصرفات نتنهاو وأنصاره، وهناك من يؤكد أن أميركا لن تعاقب نتنهاو ولكن من شأنه أن يجرّم من العقاب أتّ له محاولة وأنه قد لا يكون أميناً وإنما سياسي، سواء عبر مبادرة أميركية أو عبر ترك العجلة الدولية للأوروبيين لعرض مبادرتهم، وفي كل حال يبدو أن إسرائيل اليوم لا تمنع في اعتبار الاتفاق النووي مع إيران أمراً واقعاً، لكنها تمني لنفسها بأن استمرار المعارضة يقيي المراقبة لإيران في أعلى درجاتها. فإسرائيل التي رأت في إيران، على الأقل في السنوات القليلة الماضية، العدو رقم واحد ليس فقط بسبب مشروعها النووي وإنما أيضاً بسبب دعمها الفصائل عربية مقاومة سواء في لبنان أو فلسطين، معنية بإبقاء الأنظار مسلطة على إيران.

وهناك من يؤمن أن إسرائيل معنية بالتركيز على إيران في سياق استراتيجي آخر وهو إيجاد أرضية لعلاقات أوضح مع دول عربية، خصوصاً خليجية، تنظر إلى إيران بمنطق العداء.

ففي إسرائيل مدرسة متكاملة تنتمي لمعسكر اليمين ترى أن أميركا تضعف، بشكل متدرج، دورها العالمي ما يقتضي إعادة بلورة تحالفات اقليمية ودولية على أسس جديدة، وتخشى هذه المدرسة أساساً من اتفاق قوى دولية بينها الصين وروسيا على محاولة مره الفراغ في الشرق الأوسط، خصوصاً عبر تعزيز العلاقات مع قوى راديكالية معادية لأميركا أو خاب ألمانها في أميركا، ومع ذلك تتزايد الأصوات داخل اليمين الإسرائيلي نفسه منتقدة أداء نتنهاو وقائلة إنه تصرف بقدر من الغرور حينما حاول أن يفرض على الإدارة الأميركية رؤيته، وكان من بين من أشاروا إلى ذلك، ابن أرييل شارون، جليصاد، حينما كتب في "ييديعوت أحرانوت" أن "هناك حاجة للتوازن وبعض من التواضع؛ لسنا نحن من يقزّر عنهم ما هو خير لهم، وعلى الإطلاق لا ينبغي في الأمر من شيء إذا كنا محققين وكان نهجهم تجاه الإيرانيين مغلوط تماماً".

باحثة في «معهد دراسات الأمن القومي» تحلل مكوّن الشرعية الدولية في وثيقة «إستراتيجية الجيش الإسرائيلي»:

إسرائيل باتت تحت مجهر العالم وخاضعة للامتحان الدولي بمقاييس أشد صرامة!



عنف احتلالي في الأراضي الفلسطينية.

ما زالت عملية قيام الجيش الإسرائيلي قبل نحو شهر بنشر وثيقة تحصل توقيع رئيس هيئة الأركان العامة الجنرال غادي آيزنكوت، تحت عنوان «إستراتيجية الجيش الإسرائيلي»، تثير قراءات متعددة.

وتمثل آخر هذه القراءات في دراسة نشرتها الباحثة في «معهد دراسات الأمن القومي» في جامعة تل أبيب بينا شرفيت- باروخ قبل عدة أيام وتناولت فيها مكوّن الشرعية الدولية في مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي.

وكتبت شرفيت- باروخ تقول:

أفردت وثيقة «إستراتيجية الجيش الإسرائيلي» التي نشرت أخيراً مساحة رئيسة لضرورة المحافظة على الشرعية الدولية لاستخدام القوة من قبل الجيش الإسرائيلي. وتطرقت الوثيقة إلى هذا الموضوع على امتداد صفحاتها. وتلخص الوثيقة أن «العدو ينشط أيضاً في جوانب غير عسكرية - تحركات، ونجح في الماضي بتعويض خسارته أمام مكاسب الجيش الإسرائيلي في هذه المجالات». ورات أن لهذه الحملة (المحافظة على الشرعية الدولية) جانبين: دفاعي، وهجومي. وهي تهدف إلى توفير الشرعية لإسرائيل (ومن ضمنها حرية عمل الجيش الإسرائيلي)، جنباً إلى جنب مع نزع الشرعية عن العدو (ومن خلال ذلك تضييق نطاق تحركاته). وتحدد الوثيقة أنه «من أجل تحقيق ذلك، ينبغي بذل جهد سياسي - دبلوماسي، متبصر وقانوني، يبدأ في المراحل التحضيرية، ويستمر طوال الحملة من أجل توفير شرعية للعمل، والمحافظة عليها، وتحسينها، سواء في دولة إسرائيل نفسها أو في المجتمع الدولي.

وبرأيها لا بد من الفناء على الجيش الإسرائيلي وعلى إدراكه لأهمية موضوع الشرعية ومركزيتها، من أجل التمكن من تحقيق المكاسب المطلوبة في مواجهة العدو، وعلى استيعابه لحقيقة أن أيام تجاهل الإطار القانوني والرأي العام الدولي إبان القتال، والانتصار رغم ذلك في الحرب، ولت إلى غير رجعة. واليوم، كل جيش غربي منخرط في قتال هو تحت أنظار العالم، وتصل الصور المرعبة للضرر الناجم عن القتال مباشرة وفي الوقت الحقيقي إلى وسائل الإعلام على اختلافها، ولا سيما الشاشة الصغيرة والإنترنت، مما يولد ضغطاً فورياً لتفادي إلحاق الأذى بالسكان المدنيين والبنى التحتية المدنية. إن هذه الظاهرة التي تؤثر أيضاً في سياسة استخدام القوة من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا ودول غربية أخرى، تنطبق أيضاً مضاعفة على إسرائيل، كونها تحت مجهر العالم وخاضعة للامتحان بمقاييس أشد صرامة.

وتابعت: على ضوء أهمية موضوع الشرعية من أجل تحقيق أهداف الجيش الإسرائيلي في الحرب، فمن الحيوي دراسة ما ينبغي فعله من أجل زيادة الشرعية الدولية لاستخدام القوة، وما الذي ينبغي تحاشيه لتجنب الهولولة دون تآكل هذه الشرعية من دون لثائل. وأولاً وقبل تحقيق الهولولة دون تآكل هذه الشرعية من في احترام قواعد القانون الدولي، بدءاً بتطبيقها في أوقات الحرب. وفي الحقيقة، تتعرض إسرائيل للانتقاد وتواجه تآكل شرعيتها حتى عندما تلتزم بالقواعد، لكن ما دامت تعمل بموجب قوانين الحرب، فهي تستطيع أن ترد على منتقديها وعلى الدعاوى الجنائية المحتملة، وتواصل حشد تأييد حلفائها المهتمين.

وفي هذا السياق، تسمح أحياناً كثيرة ادعاءات مفادها أن قوانين الحرب غير ملزمة لمواجهة أيامنا هذه ضد تنظيمات غير دولية، وليس ضد جيوش نظامية تابعة لدول، وإذا كان المقصود بذلك هو أن قوانين الحرب تمنع الاستهداف المتمم لسكان العدو المدنيين، أو للبنى التحتية التي لا يربطها رابط بالأعمال العسكرية للعدو، فإن قوانين الحرب بالفعل تحدد من هذه الإمكانية. بيد أن هذه الأفعال مقيّدة أساساً بـقيم الجيش الإسرائيلي وقيم دولة إسرائيل. وبالتالي، من المفيد وجود مثل هذه المقيدات، ويسهم احترامها في تحقيق الأهداف القومية لدولة إسرائيل مثلما حدثت في مقدمة الوثيقة: «المحافظة على قيم دولة إسرائيل وعلى طابعها كدولة يهودية وديمقراطية ووطن قومي للشعب اليهودي».

وقالت الباحثة إن الحجة التي تقول إن قوانين الحرب تفرض قيوداً غير قابلة للتطبيق على استخدام القوة، وتالياً تمنع قتالاً فعالاً ضد عناصر غير دولانية، ليست حجة دقيقة، وهي تعكس في أغلب الأحيان فهماً متوصفاً للقواعد، ذلك أن قوانين الحرب لم تنبئ من معاهدات دولية معقودة بين دول داعية للسلام والخير، واقع الحرب، وإنما يتعلق الأمر بالقانون الدولي العرفي الذي تطور من خلال ممارسات دول منخرطة في أعمال القتال ومن خلال تفسيرها لطابع نشاطها. بل وأكثر من ذلك، الأمر يتعلق بمنظومة قوانين ديناميكية تتطور باستمرار، وتجري محاولة متنامية جداً في العقود الأخيرة، لتفسير هذه القوانين تفسيراً ضيقاً. وللمطالبة بتجنب شبه مطلق لإلحاق الأذى بالمدنيين.

ويقود هذا التوجه هيئات حقوق الإنسان وأكاديميون. ومن الضروري كبح هذا التوجه، وأفضل طريقة للقيام بذلك هي عبر نشر تقارير يدهها خبراء ملمون بالشؤون القانونية ومدركون لتعقيدات ساحة القتال، بطرحوا تفسيراً علمياً وقابلًا للتطبيق لقوانين الحرب (وهناك تفسيرات متعددة لهذه القوانين أسوة بسائر القوانين). وهناك خطوة في هذا الاتجاه لوزارة الدفاع الأميركية التي نشرت أخيراً دليلها المحدث لقوانين الحرب، الذي يغطي ١٨٠ صفحة، ويستعرض بالتفصيل المفهوم الأميركي الرسمي في هذا الشأن. ويتوجب على إسرائيل أن تدرس تنفيذ مشروع مماثل قد يسهم في إرساء قواعد قانونية قابلة للتطبيق إبان القتال. وهذا الأمر يتعلق بمشروع وطني يتطلب تخصيص موارد ملائمة. وفي غضون ذلك، من المهم أن يتم تشجيع نشر مقالات وأبحاث تحلل مختلف أوجه قوانين الحرب، وأن يتم تخصيص الموارد

الضرورية لهذا الأمر.

وأكدت أن احترام قوانين الحرب يستلزم فهم هذه القوانين من قبل جميع الجهات المعنية بدءاً بالقيادة السياسية، مروراً بكبار قادة الجيش الإسرائيلي، وانتهاءً بأصحاب الرتب الدنيا. وينبغي تضمين الموضوعات القانونية في برامج تدريب القادة من صف المبتدئين إلى الأعلى. علاوة على ذلك، لا ينبغي الاكتفاء بمحاضرات جافة، بل ينبغي التدريب على سيناريوهات تنطوي علىعضلات قانونية، أسوة بتدريبات عملية أخرى. ففي واقع تتوقف فيه شرعية حملة عسكرية حرمان هذا الجندي من التدريب اللائم، وعلى كبار قادة الجيش الإسرائيلي والقيادة السياسية أن يكونوا عارفين بهذه القواعد. وهكذا يمكن اتخاذ قرارات مبنية على معرفة تأخذ في الحسبان القيود والفرص في ساحة المواجهة القانونية. وفي سبيل الحصول على الشرعية لدولية من الضروري إشراك مستشارين قانونيين في القرارات العمليّة، من مرحلة التخطيط، مروراً بمرحلة التنفيذ، وانتهاءً بمرحلة الاستجابات والتحقيقات اللاحقة. إن هذا التكامل قائم بالفعل اليوم، لكن من المهم تعزيزه.

كما أشارت إلى أن أهمية موضوع الشرعية تحتم إبقاء رتبة «المدعي العام العسكري» بمستوى لواء وعدم خفضها إلى رتبة عميد، كي يكون لكلامه الوزن المناسب في نقاشات هيئة الأركان العامة، وفي الجيش الإسرائيلي عموماً، وكذلك من أجل تعزيز مكانة المستشارين القانونيين الضامعين له عند قادتهم، لدى تقديمهم المشورة القانونية لهؤلاء القادة. وفي هذا السياق، اكتسبت الرسائل والتصريحات العلنية

تحليلات أخيرة:

تزايد الوجود الروسي في سورية يغيّر قواعد اللعبة بالنسبة لإسرائيل!

صيف العام ٢٠١٣، بسبب السلاح الكيميائي الذي حوّزه النظام، وتمكن بوتين من منع هجوم كهذا بعدما بادر إلى تفكيك سورية من ترسانتها الكيميائية.

واعتبر المحلل العسكري في صحيفة «هآرتس»، عاموس هرثيل، أمس الاثنين، أن أوباما وزعماء غربيين خفوا في الغترة الأخيرة من خطبهم ضد الأسد، على خلفية تزايد قوة «داعش» والتحسب من أن إسقاط نظام الأسد سيؤدي إلى سيطرة «منظمات سنية متطرفة على دمشق» وارتكابها مجازر واسعة النطاق بحق مواطنين سوريين من طوائف أخرى وموالية للأسد، وفي مقدمتها الطائفة العلوية.

وترى إسرائيل أن الغارات الجوية للحلفاء الدولي بقيادة الولايات المتحدة ضد «داعش» في العراق وسوريا ساعدت نظام الأسد بصورة غير مباشرة، لأنها أضعفت بقدر معين أحد أعدائه المركزيين وجعلت هذا التنظيم يركز جزءاً من جهوده في الدفاع عن نفسه.

ووفقاً لهرثيل، فإنه في ظل الوضع الآن، فيما الأميركيون لا يعملون على إسقاط الأسد وروسيا وإيران تزبدان دعمهما له، تتزايد الاحتمالات بأن ينجح الأسد في جعل خطوطه الدفاعية مستقرة، على الرغم من الخسائر الكبيرة التي تكبدها والمعنويات المتدنية في قواته والسيطرة المتواصلة لقوات المعارضة على مناطق في البلاد.

ولفت هرثيل إلى أنه «منذ سنوات وإسرائيل لا تؤيد إسقاط نظام الأسد، وإنما هي معنية باستمرار الوضع القائم وبقاء نظام الأسد ضعيفاً ويسيطر على «سورية الصغرى» فقط، وهي منطقة تعادل مساحتها أقل من نصف المساحة الأصلية للدولة الأم».

واعتبر هرثيل أنه «على الرغم من ذلك، فإن التطورات الجديدة ليست مشجعة بالنسبة لإسرائيل، إذ أنه وفقاً

لترارير أجنبية دائمة في الإعلام الأجنبي، وإسرائيل لم تكلف نفسها التعقيب عليها. بهاجم سلاح الجو الإسرائيلي مرة كل بضعة شهور قوافل أسلحة، تنقل أسلحة من سورية إلى حزب الله في لبنان. وهذه الغارات المنسوبة لإسرائيل، والرامية إلى منع تزود حزب الله بالأسلحة حديثة، يتم شنها دون عائق تقريبا بسبب ضعف سلاح الجو السوري والقيرة المدعومة نسبياً لمنظومات الدفاع الجوي لدى سوريا وحزب الله».

وأضاف «لكن إذا نشرت روسيا فعلاً طائرات مقاتلة وأقامت قاعدة جديدة في سورية، فإن إسرائيل ستضطر إلى مواجهة قيود من نوع آخر حتماً، خاصة إذا انضمت إلى هذه الطائرات منظومات صواريخ روسية مضادة للطائرات، وجرى الحديث في السنوات الأخيرة عن «مركبة بين المارك»، وهي عبارة عن نشاط عسكري واستخباري بمستوى منخفض بهدف منع تعاطف قوة التنظيمات الإرهابية في المنطقة وإبعاد خطر الحرب المقبلة. وبدخول روسيا إلى الجبهة الروسية سيغير قواعد اللعبة».

وخلص هذا المحلل إلى أنه «في بداية سنوات السبعين، عندما أرسل الاتحاد السوفييتي (السابق) مستشارين إلى مصر وروسيا، أقيمت على وجه السرعة في الوحدة المركزية لجمع المعلومات في شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية، المعروفة بالوحدة ٨٢٠٠، دائرة باسم «ماسريفا»، والتي عملت على التجسس بواسطة التصنت على النشاط الروسي في المنطقة. ورغم أن علاقات إسرائيل وروسيا تحسنت في العقود التي مرت منذئذ، غير أن تواجدا عسكرياً متزايداً للروس في المنطقة من شأنه أن يلامح في المستقبل أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية ببذل جهد أكبر في هذا الاتجاه أيضاً» أي في اتجاه التجسس على الروس.

عن مصادر في المعارضة السورية، أن روسيا زودت الجيش السوري بنقلات جند مدرعة حديثة. كذلك ادعت المصادر نفسها أن جنوداً روس ضالعين في القتال في هذه الدولة. وقالت صحيفة «يديعوت احرونوت» إن طائرات مقاتلة روسية ضالعة في القتال في سورية.

وكانت صحيفة «هآرتس» قد ذكرت، في تموز الفائت، أن تقديرات الاستخبارات الإسرائيلية تشير إلى أنه على الرغم من خسائر مني بها النظام السوري في الشهور الماضية، فإن روسيا وإيران مصرتان على ضمان بقاء النظام السوري. ووفقاً لهذه التقديرات، فإن روسيا وإيران قررتا نقل أسلحة أخرى إلى النظام السوري وتزويده بمعلومات استخبارية في إطار صراعه ضد التنظيمات المسلحة العديدة التي تسعى إلى إسقاط حكمه.

وإيران كلا على حدة في سورية في الماضي، ففي أعقاب توقيع الاتفاق النووي بين الدول الكبرى وإيران، في بداية تموز الماضي، تتزايد المؤشرات التي تدل على أنه بدأت تحمل قنوات تنسيق جديدة بين موسكو وطهران. وقالت تقارير صحافية إن قائد فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني، الجنرال قاسم سليمان، الذي يعتبر مسؤولاً عن الدعم الإيراني لحزب الله وغيره من التنظيمات المسلحة في المنطقة، زار موسكو. وحاولت روسيا نفي هذا النبأ، خاصة وأن سليمان يخضع لعقوبات دولية تقضي بمنعه من السفر.

يشار إلى أن روسيا هي حليفة دائمة للنظام السوري، قبل الأزمة الحالية وخلالها. وكان الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، قد تمكن من منع هجوم أميركي ضد سورية في أعقاب تهديد أطلقه الرئيس الأميركي، باراك أوباما، في

روسيا لنظام الرئيس السوري بشار الأسد. ويبدو أن التخوف والقلق الأساس بالنسبة لإسرائيل، هما من احتمال حدوث نشاط سلاح الجو الروسي في الأجواء السورية بهدف حماية نظام بشار الأسد.

وتشير التقديرات في إسرائيل إلى أن الانتقادات التي وجهتها الولايات المتحدة إلى روسيا في هذا السياق كانت «ضعيفة»، وأنها لا تتعدى كونها «ضريبة كلامية» للموقف الأميركي الأصلي الذي طالب برحيل الأسد عن الحكم. كذلك تعتبر تقديرات الجهات الأمنية الإسرائيلية أنه بعد مرور أربع سنوات ونصف السنة على الحرب الأهلية في سورية، ورغم الضربات الشديدة التي تلقاها، يبدو أن الأسد، الذي لن يتمكن في هذه المرحلة من استعادة السيطرة التي فقدها على أكثر من نصف الأراضي السورية، سيتمكن من الاستمرار في الإمساك بمقاييد الحكم، بمساعدة الدعم الروسي والإيراني وعلى ضوء تركيز الغرب على محاربة تنظيم «داعش».

وأثار تقرير نشرته صحيفة «نيويورك تايمز» الأميركية مؤخراً، عن أن روسيا أرسلت إلى سورية في الفترة الأخيرة خبراء عسكريين وتعتزم إبقاء نحو ألف مستشار في مدينة اللاذقية الساحلية، تخوفات إسرائيلية من أن روسيا تعتزم إنشاء قاعدة عسكرية روسية في هذا الجيب الذي يسيطر عليه النظام السوري، وغالبية سكانه من الطائفة العلوية التي ينتمي إليها الأسد.

ويشار إلى أن الولايات المتحدة نفسها عبرت عن قلقها من هذا التقرير الأميركي، كما أن وزير الخارجية، جون كيري، حذر نظيره الروسي، سيرغي لافروف، من أن هذه الخطوة يمكن أن تؤدي إلى تصعيد إضافي في الحرب الأهلية. وكانت تقارير دولية عدة ذكرت الأسبوع الماضي، نقلًا

تعتزم إسرائيل بناء جدار على طول الحدود بينها وبين الأردن، وقسم كبير منها يقع في الضفة الغربية المحتلة، بادعاء أن من شأن جدار كهذا أن يمنع دخول لاجئين سوريين وعراقيين ومسلمين ومهريين إليها.

وفي هذه الأثناء، بدأت إسرائيل، أول من أمس الأحد، بأعمال بناء جدار بطول ٣٠ كيلومتراً في القسم الجنوبي من الحدود الأردنية - الإسرائيلية ويبدأ من مدينة إيلات وذلك لحماية مطار «تمناع»، بموجب قرار اتخذه المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر للشؤون السياسية والأمنية (الكابينيت)، في شهر حزيران الماضي.

وذكرت وسائل إعلام إسرائيلية أمس، أن وزارة الدفاع الإسرائيلية بصد نشر عطاءات لبناء الجدار على طول الحدود مع الأردن.

وقالت صحيفة «القدس» أول من أمس، إن إسرائيل أبلغت الأردن بإقامة الجدار وتعهدت ألا تحسم سيادة الأردن ومصالحه القومية. وقال مسؤول أمني إسرائيلي إن «الجدار على الحدود مع الأردن من شأنه أن يسد الحدود أمام طالبي اللجوء والناشطين الإرهابيين وتهريب السلاح والمخدرات وغير ذلك من الجرائم».

ورفض رئيس حكومة إسرائيل، بنيامين نتنياهو، دعوة رئيس وزراء إسرائيل، إسحاق هرتسوغ، إلى استقبال لاجئين سوريين «بصورة مراقبة» في إسرائيل، معتبراً أنه «لا يوجد لدى إسرائيل عمق ديمغرافي ولا جغرافي» يسبح باستقبال اللاجئين.

لكن قضية اللاجئين ليست القضية الوحيدة التي تثير اهتمام إسرائيل في سورية، إذ رصد الإسرائيليون سلسلة من الأنباء، التي ترددت منذ الأسبوع الماضي، واعتبروا أنها تشير إلى تزايد ملحوظ في الدعم العسكري الذي تمنحه

إعداد: بروهوم جرياسي

“المشهد” الاقتصادي

بحث جديد:

فرص اليهود في العثور على مكان عمل أربعة أضعاف فرص العرب!

*الفجوة بين معدل رواتب اليهود والعرب ذوي المؤهلات العالية ذاتها تصل إلى ١٢٪ لصالح اليهود *بحث لـ “معهد طاوب“: غالبية الصيادلة الجدد من العرب

ورواتبهم تقل عن رواتب اليهود بنسبة ٤٠٪ *الصيدلي اليهودي يجد عملا فور تخرجه بينما العربي يحتاج من عام إلى عامين بالمعدل حتى يجد عملا*



إسرائيل، ضائقة على الشرائح الأضعف.

الإسرائيلي، الذي يُعد من أصعب الامتحانات في العالم، إذ بلغت نسبة النجاح من أول مرة قرابة ٩٠٪ مقابل ١٦٪ لخريجي ألمانيا و٣٠٪ لخريجي إيطاليا. وحسب التقارير، فإنه سنويا يتخرج من الجامعات الإسرائيلية نحو ٧٥٠ طالب طب، ونسبة ضئيلة جدا لا تتعدى ٣٪ من الطلبة العرب الذين يواجهون عقبات جمة في الدخول إلى الجامعات الإسرائيلية بسبب سياسة التمييز العنصري، وفي المقابل يتخرج سنويا من جامعات الدول المختلفة نحو ٥٠٠ طالب طب، وحسب التقديرات فإن ما بين ٤٠٪ إلى ٤٥٪ من بينهم من المواطنين العرب. وتشكل المملكة الأردنية المتنفس الأساس للفلسطينيين في إسرائيل من حيث التعليم العالي، وحسب تقديرات غير رسمية يتعلم حاليا في الأردن ما يزيد عن ١٢ ألف طالب من العرب في إسرائيل، وعدد الخريجين من مختلف المواضيع يتعد بعشرات الألاف.

تصل إلى ٤٠٪ لصالح اليهود. وتحصل الصيادلة العربيات على الرواتب الأقل. وتتراوح غالبية رواتب العرب غير الصافية بين ١٥٦٠ دولارا شهريا إلى قرابة ٢٦٠٠ دولار، بينما معدل الأجور العام في إسرائيل هو ٢٤٥٠ دولارا. أما رواتب الصيادلة اليهود فهي أكثر من ضعفين. إذ تتراوح الرواتب غير الصافية من ٢٢٠٠ دولار إلى حد ٥٧٠٠ دولار للصيدلي اليهودي الواحد. ويعزز هذا البحث استنتاجات أبحاث سابقة، وخاصة في مجال الطب، إذ تؤكد الأبحاث أن أكثر من نصف خريجي الطب من الفلسطينيين في إسرائيل في السنوات الأخيرة هم من الجامعات الأردنية. وكان تقرير سابق قد دلّ على أن خريجي الطب من الجامعات الأردنية حققوا أعلى نسبة نجاح من بين خريجي جميع الدول في امتحان مهنة الطب

أكد بحث جديد أعد في “المعهد الإسرائيلي للديمقراطية” ونشر في الأيام الأخيرة أن اليهودي الإسرائيلي بإمكانه أن يحظى بمكان عمل بسرعة تعادل أربعة أضعاف الفرصة التي أمام طالب عمل من الفلسطينيين في إسرائيل، حتى وإن كانت مؤهلات الفلسطيني ملائمة للوظيفة، ومؤهلات اليهودي أقل. ويعزز هذا البحث الحقائق على الأرض القائمة منذ ستة عقود ونيف، إذ أن البطالة بين المواطنين العرب تعادل ستة أضعاف البطالة بين اليهود. وبموازاة ذلك صدر بحث لـ “معهد طاوب” الإسرائيلي عن قطاع الصيدلة، ودل على أن غالبية الصيادلة الجدد في إسرائيل هم من الصيادلة العرب، لترتفع نسبتهم من هامشية في سنوات الثمانين حتى نسبة ٣٣٪ في المرحلة الحالية، ولكن رواتبهم تبقى أدنى بكثير من رواتب الصيادلة اليهود. ويقول البحث الأول إن غالبية العاملين العرب من ذوي المؤهلات العلمية والمهنية يعملون في وظائف أقل من مؤهلاتهم بسبب قلة فرص العمل. ويقول المسؤول عن البحث الدكتور سامي ميعاري، إن البحث يركز على استطلاع ميداني تركزت الأسئلة فيه حول ظروف العمل والرواتب. وبين البحث أيضا أن معدل راتب العامل الفلسطيني، الذي لديه مؤهلات أكاديمية مساوية لمؤهلات العامل اليهودي، أقل بنسبة ١٢٪ من معدل رواتب اليهود.

وتصل معدل نسبة البطالة في إسرائيل إلى حدود ٥٢٪، إلا أن البطالة بين اليهود تتراوح ما بين ٣٥٪ إلى ٤٠٪ كحد أقصى، بينما البطالة بين العرب تتراوح ما بين ٢٤٪ إلى ٢٤٪، وتصل النسبة في بلدات صحراء النقب، حيث يعيش أكثر من ٢٢٠ ألفا من فلسطيني ٤٨، إلى ما يزيد عن ٣٢٪.

وجاء هذا البحث بالتزامن مع صدور بحث إسرائيلي جديد ونشرت تفاصيله قبل أيام قال إن ثلث الصيادلة (٣٣٪) في إسرائيل هم من المواطنين العرب، رغم أن العرب يشكلون ١٥٪ من إجمالي القوى العاملة، في حين أنه حتى قبل ١٥ عاما كان يشكل الفلسطينيون نسبة ضئيلة من الصيادلة. ويعود هذا إلى أن الغالبية الساحقة من الصيادلة الجدد في السنوات الأخيرة في إسرائيل هم من العرب، وأن الغالبية الساحقة منهم هم خريجو الجامعات الأردنية.

ويقول البحث الذي أعده “معهد طاوب” الإسرائيلي للأبحاث الاجتماعية إن عدد الصيادلة في إسرائيل تضاعف في السنوات الـ ٢٥ الأخيرة ثلاث مرات، من ١٩٨٢ صيدليا في العام ١٩٨٨ إلى ٦٥٠٠ صيدلي في العام ٢٠١٣، إلا أن هذا التزايد بوتيرة كبيرة جعل منطقة الشمال، ذات الأغلبية العربية، لديها فائض في عدد الصيادلة. ويؤكد البحث أن سبب الارتفاع الكبير في عدد الصيادلة هو الزيادة الحادة في عدد الصيادلة العرب الذين يغالبيتهم الساحة يتعلمون في الأردن، وينجحون فور عودتهم إلى وطنهم في امتحان المهنة الإسرائيلي الذي يعد صعباً.

ويتضح من البحث أن حال قطاع الصيدلة كحال كل قطاعات العمل بالنسبة للمواطنين العرب، إذ أن الصيادلة العرب يستصعبون العثور على مكان عمل، كما أنهم يحصلون على الرواتب الأقل.

ويؤكد البحث أن الصيدلي اليهودي يجد مكان عمل ملاماً له فور تخرجه، وحتى ثمة منهم من يخربطون في العمل قبل حصولهم على الشهادة وخصبة العمل رسمياً، في حين أن معدل الفترة التي يستغرقها الصيدلي العربي حتى العثور على مكان عمل تتراوح ما بين عام إلى عامين. ولكن هذا كما يبدو لا يكفي، إذ يتبين من البحث ذاته أن الفجوة بين معدل الصيادلة اليهود والعرب

موجز اقتصادي

تراجع بنسبة ٤٢٪ في

مبيعات شبكات المواد الغذائية!

أعلن مكتب الإحصاء المركزي أن المبيعات في كبرى شبكات المواد الغذائية سجلت من شهر أيار إلى شهر تموز من العام الجاري تراجعاً بنسبة ٤٢٪ في حجم مبيعاتها مقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي ٢٠١٤. كما تراجع المبيعات في شبكات التسوق لكافة الاحتياجات الاستهلاكية والحياثية اليومية بما فيها المواد الغذائية بنسبة ٢٠٪. وحسب محللين، فإن هذه المعطيات الجديدة تطرح تفسيراً لوتيرة التضخم التي تلامس الصفر في العامين الأخيرين. فبعد أن سجل التضخم المالي في شهر تموز الماضي ارتفاعاً طفيفاً بنسبة ٠٫٢٪، يكون التضخم قد سجل في الأشهر السبعة الأولى من العام الجاري، نسبة صفر بالمئة، ما يعزز أكثر التوقعات بأن التضخم في العام الجاري سيكون ما دون الصفر (سلبى) نظراً لوتيرة التضخم الضعيفة في الثلث الأخير من كل عام، ويشير إلى أن التضخم المالي في الأشهر الـ ١٢ الأخيرة، بمعنى حتى نهاية تموز الماضي، سجل تراجعاً بنسبة ٠٫٣٪.

وكان مكتب الإحصاء المركزي قد أعلن مؤخرًا أن نسبة النمو في الربع الثاني من العام الجاري بلغت ٠٫٣٪، بمعنى أقرب إلى الصفر بعد أن كان النمو قد سجل في الربع الأول من العام الجاري بنسبة ٢٪. في حين أن الربع الثاني من العام الماضي كان قد سجل نمواً بنسبة ٣٫٣٪. وتحدثت التوقعات الإسرائيلية وتوقعات المؤسسات المالية العالمية عن نمو اقتصادي في العام الجاري ٢٠١٥ يتراوح ما بين ٣٫٣٪ وحتى ٣٫٥٪، إلا أنه بموجب نسب النمو في الربعين الأول والثاني، فإن النمو قد يسجل هذا العام ارتفاعاً بنسبة ٢٫٦٪ مقابل ٢٫٨٪ في العام الماضي ٢٠١٤. ويقول تقرير مكتب الإحصاء إن الاستهلاك الفردي سجل في الربع الثاني من هذا العام انكماشاً بنسبة ٠٫٩٪، ما يعني ركوداً اقتصادياً، وهذا ما يعزز “قلق” الأوساط الاقتصادية.

ودفعت المعطيات الاقتصادية بنك إسرائيل المركزي إلى إبقاء الفائدة البنكية على حالها في الشهر الأخير -٠٫١٪، وهي الفائدة الأساسية الأدنى التي عرفتها إسرائيل منذ إقامتها.

وكانت جهات اقتصادية قد طالبت بإجراء تخفيض جديد على الفائدة، بمعنى إلى حد الصفر، إلا أن البنك الذي توقع أن تعود الفائدة مع نهاية العام الجاري إلى نسبة ٠٫٢٥٪، وفي نهاية العام ٢٠١٦ إلى أعلى من ذلك، يرفض دعوات التخفيض، في حين أن المعطيات الاقتصادية لا توحي برفع قريب للفائدة.

الضرائب على الوقود في

إسرائيل من الأعلى في العالم

قال تقرير جديد إن نسبة الضرائب على أسعار وقود السيارات في إسرائيل هي من الأعلى في العالم، وحلت في الشهر الأخير في المرتبة الخامسة، إذ تصل نسبة الضرائب من السعر الكلي للتر الوقود إلى ما يلامس نسبة ٦٢٪. وسبقت إسرائيل في المرتبة الرابعة اليونان، وبلغت النسبة فيها ٦٢٫٤٪، وفي المرتبة الثالثة إيطاليا بنسبة ٦٣٫٣٪، وهولندا ٦٤٫٥٪، بينما أعلى نسبة في العام نجدها في بريطانيا، حيث تصل إلى ٦٦٫٧٪.

وبدأت إسرائيل تفرض ضرائب أعلى على أسعار الوقود ابتداءً من العام ١٩٩٥، في ظل حكومة إسحاق رابين، وكانت النسبة ترتفع تدريجياً، إلا أنه ابتداءً من العام ٢٠٠٥، في أعقاب سياسة جاء بها وزير المالية في تلك الفترة بنيامين نتانياهو، شهدت الضرائب قفزة أعلى، فملاحت نسبة تقرير نشر في الأسبوع الماضي، حتى مطلع العام ٢٠٠٥ كان سعر صرف الدولار ٤٫٣ شكيل، بينما سعر برميل النفط في العام ٥٨ دولاراً، وكان سعر لتر البنزين في حينه ٤٫٧ شكيل، أما اليوم، فإن سعر صرف الدولار أقل من ٣٫٩ شكيل، وسعر برميل النفط بالكاد يتجاوز ٤٠ دولاراً، بينما سعر لتر البنزين ٦٫٦ شكيل، وكان في شهر آب الماضي ٦٫٤ شكيل.

ويشير إلى أن المقارنة في الضرائب على الوقود التي عرضت هنا يغيب عنها مقارنة إجمالي الضرائب، إذ حسب تقارير سابقة تعد إسرائيل من أكثر الدول في العالم في مجال فرض الضرائب المتنوعة على الجمهور.

انهيار شركتي مجوهرات إسرائيليتين

يتم تداول أسهمهما في البورصة

أعلنت سلطة الأسواق المالية الإسرائيلية في الأيام الأخيرة عن انهيار شركتي مجوهرات كبيرتين يتم التداول بأسهمهما في البورصة الإسرائيلية، في أعقاب ديون ضخمة لم تكن الشركتان قادرتين على تسديدها.

ويجري الحديث عن شركتي “بن دور” و”مجوهرات موستروف”، وأدى الانهيار إلى توقف عمل الشركتين كلياً. وقال ملحق “مامون” الاقتصادي في صحيفة “يديعوت أحرונوت” إن إجمالي الديون على شركة “بن دور” المعروفة منذ سنين طويلة والتي تصدر بضائعها إلى الخارج، يتراوح ما بين ١١ مليون إلى ١٨ مليون دولار.

ووصل الأمر إلى حد أن البنوك توقفت عن احترام الشيكات التي أصدرتها الشركة. أما الشركة الثانية “مجوهرات موستروف”، فقد بلغ إجمالي ديونها حوالي ٦٫٥ مليون دولار، وهي أيضاً شركة تصدر بضائعها إلى الخارج، وتتميز بانها الشركة الثانية في المجوهرات المصنعة.

وأعلنت بورصة الجوهرة في مدينة رامات غان عن الشروع بتحقيق في هذه القضية، خاصة وأن أسهم الشركتين متداولة منذ سنين طويلة في بورصة الجوهرة.

ويعاني قطاع المجوهرات في الآونة الأخيرة من تراجع حاد في حجم المبيعات، ما أدى إلى انهيار وإفلاس شركات صغيرة، وحسب “مامون” فإن هذا الوضع قائم في الكثير من دول العالم المتطورة.

تخفيض ضريبة المشتريات وضريبة الشركات

بدلاً من إلغاء تقييص الموازنة!

*تخفيض ضريبة المشتريات من ١٨٪ إلى ١٧٪ ابتداءً من تشرين الأول المقبل وتخفيض ضريبة الشركات من ٢٦٫٥٪ إلى ٢٥٪ ابتداءً من العام ٢٠١٦

*بنك إسرائيل يعترض على القرار ويعتبره غير حذر *الأوساط الاجتماعية تفضل تحويل الفائض من الضرائب لإلغاء تقييص الميزانيات الاجتماعية*

بنك إسرائيل يعترض

وأثار هذا القرار جدلاً واسعاً في الحلبة الإسرائيلية، وبالذات لدى الأوساط الاجتماعية من جهة، ولدى الأوساط الاقتصادية من جهة أخرى. فقد رحبت الأوساط الاقتصادية بداية بتخفيض ضريبة الشركات، بدعوى أن هذا سيساهم في تحريك عجلة النمو، ومساعدة شركات الإنتاج على مواجهة حالة التباطؤ في الحركة الشرائكية، إلا أن الأوساط ذاتها قالت إنه كان على الحكومة أن تستخدم الفائض من أجل تقييص العجز في الموازنة العامة، وتقليص الدين العام، الذي يعادل حالياً ١٧٪ من إجمالي الناتج العام. وأصدرت محافظة بنك إسرائيل المركزي كارنيت فلوغ بياناً شديد اللهجة، انتقدت فيه قرار الحكومة بتخفيض ضريبة المشتريات بنسبة ٨٪، وضريبة الشركات بنسبة ١٫٥٪، وقالت إن هذا القرار يصدر في الوقت الذي يطغى فيه عدم وضوح الرؤية للأوضاع الاقتصادية في العام المقبل ٢٠١٦، وأيضاً في الوقت الذي يشهد فيه الاقتصاد حالة تباطؤ شديد، فالنمو الاقتصادي سجل في الربع الثاني من العام الجاري بنسبة ٠٫٣٪، وتخفيض ضريبة المشتريات بنسبة ٨٪، يعني انقاص ٨ مليار شكيل سنوياً من الخزينة العامة، ما من شأنه أن يرفع العجز في الموازنة العامة إلى نسبة ٢٫٩٪، في الوقت الذي يدعو فيه البنك إلى أن لا يتعدى العجز في الموازنة نسبة ٢٫٥٪.

وقالت فلوغ إن الأشهر الأخيرة شهدت فائضاً في جباية الضرائب، ومن الصعب معرفة ما إذا كان هذا الارتفاع سيظل متواصلاً، أم أنه تابع من تحركات اقتصادية استثنائية، مثل ارتفاع حاد في بيع البيوت، أو بسبب ارتفاع الضرائب على أرباح البورصة، وفي المقابل فإن المعطيات الاقتصادية تشير إلى حالة تباطؤ اقتصادي، وتراجع في الصادرات، على خلفية الأزمات الاقتصادية في دول العالم، وبناء على هذا فإن خطوة الحكومة هي خطوة ليست حذرة، وما كان على الحكومة أن تتعامل مع فائض الضريبة وكأنه حالة مستمرة.

وهاجمت القرار أيضاً الأوساط الاجتماعية ولكن من منطلقات أخرى، وقالت إن تخفيض الضرائب جاء ليخدم الشرائح الميسورة، إذ أن تخفيض ضريبة المشتريات لن يكون ملموساً لدى الشرائح الفقيرة، فعلى سبيل المثال لن تسارع شبكات التسوق الغذائي إلى إجراء تعديل على أسعارها، بسبب تخفيض ضريبة المشتريات بنسبة ٨٪، بمعنى أن من سيستفيد من هذا التخفيض سيكونون أصحاب المداخل العالية، وأيضاً شبكات التسوق.

وتابعت الأوساط الاجتماعية مشيرة إلى أنه كان على الحكومة أن تستغل الفائض في الضرائب، إما للإلغاء تقييص الميزانية المرتقب في الوزارات الاجتماعية الحيوية، أو لصرافه على مشاريع بنى تحتية مجمّدة، أو لتنفيذ سلسلة من المشاريع التي يسعى لها جهاز التعليم، مثل بناء الغرف الدراسية

أثار قرار الحكومة الإسرائيلية في نهاية الأسبوع الماضي القاضي بتقليص ضريبة المشتريات من ١٨٪ إلى ١٧٪ وتقليص ضريبة الشركات من ٢٦٫٥٪ إلى ٢٥٪، جدلاً واسعاً ومشعباً في الأوساط الاقتصادية من جهة، والأوساط الاجتماعية من جهة أخرى، فقد صدر القرار بعد أقل من ٢٤ ساعة على إقرار الكنيست بالقراءة الأولى الموازنة العامة للعامين ٢٠١٥ و٢٠١٦، والتي تتضمن تقليصاً بنسبة ٤٪ في ميزانيات الوزارات الاجتماعية الأساسية.

وكان رئيس الوزراء بنيامين نتانياهو ووزير مالىته موشيه كحلون قد أعلنوا في مؤتمر صحافي مساء الخميس الماضي، عن تخفيض ضريبة المشتريات من ١٨٪ إلى ١٧٪، ابتداءً من مطلع شهر تشرين الأول المقبل، بعد مرور عامين وثلاثة أشهر على رفعها إلى ١٨٪، كما أعلنوا عن تخفيض ضريبة الشركات من ٢٦٫٥٪ إلى ٢٥٪، ابتداءً من مطلع العام المقبل ٢٠١٦، وبعد عامين على رفعها الأخير رغم أن هذه الضريبة كانت حتى نهاية سنوات التسعين من القرن الماضي في حدود ٣٤٪.

وحسب تقديرات وزارة المالية، فإن هذا التخفيض سيقلص مداخيل خزينة الدولة من الضرائب بنحو ٦٫٥ مليار شكيل، وهو ما يعادل ١٫٦ مليار دولار يسعر الصرف في هذه الأيام. وجاء القرار على ضوء الفائض الحاصل في خزينة الدولة من الضرائب في النصف الأول من العام الجاري، وحسب التقديرات فإن الفائض مستمر بالتزايد، رغم كل التقارير التي تتحدث عن تباطؤ شديد قد يقلص النمو الاقتصادي إلى حدود ٢٫٦٪ في العام الجاري، ورغم طلب وزير المالية رفع العجز المالي للعام الجاري إلى نحو ٣٪.

وكان تقرير سلطة الضرائب عن النصف الأول من العام الجاري أشار إلى أن مداخيل الضرائب سجلت ارتفاعاً بنسبة ٦٫٣٪ مقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي ٢٠١٤. وبلغ إجمالي الجباية ٣٥ مليار شكيل، ما يعادل ٣٥ مليار دولار. وتقول مصادر في وزارة المالية إن الجباية قد ترتفع بقيمة ١٠ مليارات شكيل، لتصل حتى نهاية العام الجاري إلى مستوى ٢٦٢ مليار شكيل، بدلا من ٢٥٢ مليار شكيل، حسب التقديرات السابقة لضرائب هذا العام. وحسب التقديرات فإن الفائض بلغ حتى نهاية آب الماضي ما يزيد عن ٥ مليارات شكيل، وهو ما يعادل ١٫٣ مليار دولار تقريبا.

وجاء هذا الإعلان بعد أقل من ٢٤ ساعة على إقرار الهيئة العامة للكنيست، في جلسة استثنائية في عطلة الصيف، بالقراءة الأولى، على الموازنة العامة للعامين الجاري والمقبل ٢٠١٦، ويتضمن مشروع الميزانية تقليصاً لاحقاً بنسبة ٤٪ في أساس ميزانيات الوزارات الاجتماعية، مثل التعليم والصحة والرفاه، وحسب تقارير صحافية فإن مجموع ما سيتم تقليصه من هذه الوزارات أقل من حجم الضريبة المحفّضة.

وتقليص أعداد الطلبة، وغيرها من البرامج المتعلقة بالجهاز.

إقرار الموازنة العامة

وكان الكنيست قد أقر في الثاني من أيلول الجاري الموازنة العامة للعامين ٢٠١٥ و٢٠١٦، إذ تبلغ موازنة العام الجاري حوالي ٩١ مليار دولار، في حين ترتفع موازنة العام المقبل إلى ٩٣ مليار دولار، قبل إجراء التخفيض المتوقع، بعد أن يقر الكنيست موازنة العامين، حتى منتصف شهر تشرين الثاني، وقد قررت الحكومة كما ذكر سابقاً إجراء تخفيض سنويًا من ميزانيات الوزارات الاجتماعية، واستثنت ميزانية الجيش من التقليل المرتقب، على الرغم من الدعوة إلى تقليصها.

وكانت الحكومة قد قررت زيادة أساس ميزانية الجيش بنسبة ٠٫٨٪، تدخل في الميزانية الأساس الثابتة، عدا الزيادات التي تتلقاها الميزانية من فائض الموازنة العامة ومن الولايات المتحدة، ما سيجعلها تسجل في العامين الجاري والمقبل ٢٠١٦ مستوى قياسياً يقارب ٢٢ مليار دولار كميزانية شبه ثابتة. ورفض بنيامين نتانياهو ومعه وزير الدفاع موشيه يعلون توصية لجنة تحقيق رسمية بتقليص ما يزيد عن مليار دولار من ميزانية جيش الاحتلال.

ويبدو في إسرائيل جدل واسع منذ سنوات حول حجم ميزانية الجيش، التي تتراوح عادة ما بين ١٣٫٥ إلى ١٤ مليار دولار كميزانية ثابتة، إلا أن الجيش يتلقى سنوياً دعماً عسكرياً من الولايات المتحدة بمعدل ٣٫٢ مليار دولار، ويضاف إلى هذا تحويل مالي سنوي من الفائض العام من مختلف الوزارات يتراوح سنوياً ما بين مليار إلى ١٫٥ مليار دولار.

ولفت ميزانية الجيش في العام ٢٠١٤ مستوى قياسياً غير مسبوq بنحو ٢٢ مليار دولار، بهدف تغطية مصاريف العدوان على غزة في صيف العام ذاته، وتطالب جهات مختلفة بتقليص ميزانية الجيش، لكن في بنود الرواتب وامتيازات الضباط، ورواتب التقاعد، وتأخير سن التقاعد المبكر من الجيش، وتقليص أعداد الجيش النظامي، إلا أن أحداً لا طالب بتقليص ميزانيات التسلح. ويعارض الجيش بشكل دائم أي حديث عن تقليص ميزانيته، ويطلب زيادتها بشكل دائم، وكرد على تقليص جزئي وظيفي في السنوات الثلاث الماضية، بادر الجيش إلى وقف بعض تدريباته الضرورية، بهدف افتعال أزمة أمام الحكومة، التي بادرت إلى إعادة كافة الميزانيات التي قلصتها، وهي بضع مئات ملايين الدولارات، وعملت على زيادة ميزانية الجيش تحت غطاء العدوان على غزة. وبعد قرار رفع ميزانية الجيش بنسبة ٠٫٨٪، من شأن ميزانية الجيش الثابتة أن تصل هذا العام إلى حوالي ١٧ مليار دولار، يضاف إليها ما يزيد عن ٣ مليارات دولار من الدعم العسكري الأمريكي، وملياري دولار كتحويلات مالية إضافية من فائض الموازنة المتوقع.

آخر التقارير تؤكد فشل مشروع تهويد الجليل والنقب: الأجيال الشابة اليهودية تواصل تدفقها إلى "دولة تل أبيب"!

«أبحاث وتقارير تؤكد تراجع نسبة الأجيال الشابة اليهودية في منطقتي الجليل والنقب بنسب حتى ١١ ٪، بينما ازدادت هذه الشريحة العمرية في تل أبيب ومنطقتها بنسبة ١١ ٪»

«البلدات اليهودية بدأت «تشيخ» الشباب اليهود يسعى إلى منطقة فرص العمل المفتوحة ولكن أيضا إلى حياة شبيهة بنمط الحياة الأوروبي *سلسلة من المشاريع الاستراتيجية

فشلت في لجم الظاهرة *مدينة نتسيرت عيليت التي أقامها بن غوريون بلصق الناصرة باتت مدينة «مختلطة» ونسبة العرب فيها ٢٠ ٪*»

كتب ب.ج:

تؤكد سلسلة من التقارير الجديدة أن سعي إسرائيل على مر عقود لتهويد منطقتي «الجليل» شمالا و«النقب» جنوبا، بمعنى جعل المنطقتين ذات أغلبية يهودية كبيرة، يسجل الفشل تلو الفشل، وجوهر فشلها هو إقناع الأجيال الشابة اليهودية بالبقاء في هاتين المنطقتين، بعد المرحلة المدرسية والخدمة العسكرية. كما أن تضيق الخناق على البلدات والمدن العربية دفع بالكثير من العرب للسكن في مدن أقيمت لليهود خصيصا في إطار مشاريع التهويد، حتى باتت مدنا مختلطة، والمثال الأبرز مدينة «نتسيرت عيليت» المجاورة لمدينة الناصرة، وكانت إقامتها مشروعا خاصا بادر له دافيد بن غوريون.

ففي الأونة الأخيرة ظهرت في وسائل الإعلام تقارير صحافية تعالج وضعية هاتين المنطقتين، بصفتها «مناطق ضواحي»، بمعنى أنها بعيدة عن مركز البلاد، وبالأساس منقطة تل أبيب الكبرى، المركز الاقتصادي النابض، وحيث الحياة بنمط أوروبي عصري، يجذب الأجيال الشابة من كافة أنحاء البلاد، التي تتدفق إلى هذه المنطقة وبالأساس لمدينة تل أبيب، في إطار البحث في أن واحد، من مناطق فرص العمل الأكبر، وحياة الشباب والليل.

ومن بين هذه التقارير التي أوردتها صحيفة «دي ماركز» الاقتصادية، التابعة لصحيفة «هارتس» الإسرائيلية، تقرير عرضه الرئيس السابق للجلس الوطني الاقتصادي وجين كانديل، ويبرن أنه في العامين ٢٠١٢ و٢٠١٣ طرأ في منطقتي الجليل والنقب تراجع في نسبة الجمهور (اليهودي) من الشريحة العمرية ١٥ عاما إلى ٣٠ عاما، فقد بلغ التراجع في كبرى مدن النقب، بئر السبع، ١١٪، وفي مدينة حيفا شمالا ٨٪، وفي المنطقة الشمالية بشكل عام نسبة ١٣٪، بينما النسبة في منطقة القدس كانت ٨٪. والارتفاع الوحيد في نسبة هذه الشريحة في ذلك العامين، كان في منطقة تل أبيب بنسبة ١١٪.

كما أن هجرة تلك المناطق البعيدة عن وسط البلاد، ظهر أيضا في تقرير لبك إسرائيل المركزي عن العام ٢٠١٤، إذ أشار التقرير ذاته إلى أنه منذ العام ١٩٩٨، وحتى العام ٢٠١١، غادر عشرات الآلاف منطقتي الشمال والجنوب، في اتجاه جودة حياة أفضل في وسط البلاد، ويقول تقرير البنك إن هذه الحركة السكانية ساهمت في ارتفاع أسعار البيوت في منطقة الوسط، وتجميع كم أكبر من الوظائف الكبيرة، وارتفاع مستوى الرواتب. ويؤكد التقرير إن إسرائيل تشهد هجرة ذوي القدرات العالية، وأصحاب المؤهلات العالية إلى منطقة الوسط، بينما الشرائع الضعيفة تبقى في المناطق البعيدة، ويشير البنك إلى أن ظاهرة الهجرة هذه خلقت فجوة كبيرة جدا بين المستوى الاقتصادي الاجتماعي لدى منطقة تل أبيب الكبرى، وبين المستوى الاقتصادي الاجتماعي لدى السكان في المناطق البعيدة.

ويؤكد على هذا الاستنتاج، الدكتور رئيس غرينبرغ، رئيس قسم «الخدمات الانسانية» في الكلية الأكاديمية في «كريات شومونه»، في أقصى شمال البلاد، ويقول، «إن من بقي في المناطق البعيدة، هم الجمهور الذي ليس بقدرته أن يغادر تلك المناطق، ويبتهم نسبة الأجيرين وملتقي المخصصات الاجتماعية عالية على وجه الخصوص».

ويتابع غرينبرغ قائلا، في حديث لصحيفة «دي ماركز» إن احتمال أن تجد فرصة عمل في المنطقة التي ولدت فيها، في الشمال والجنوب، هو احتمال ضعيف، فحينما ينهي الطالب الجامعي تعليمه، يجد في تلك المناطق كمية ضئيلة من فرص العمل الملائمة لمؤهلاته، لأن الحكومات الإسرائيلية لم تهتم ببناء مناطق صناعية جديدة قادرة على استيعاب القدرات والمؤهلات العالية.

ويقول غرينبرغ إن معدل الأعمار في المناطق البعيدة مستمر في الارتفاع، و«البلدات تشيخ، وهذه قضية عليها أن تعلق الدولة، لأنه إذا ما اختفى الشباب من هناك، فإنها ستحتول إلى صحراء، ففي أوروبا هناك مناطق كاملة، تم هجرها، ولا أحد يسكن فيها، لأن الشباب غادروها، في حين أن المتقدمين في السن اختفوا».

ونشير هنا إلى أن ما يقصده بنك إسرائيل وذوو الاختصاص هو فقط اليهود، لأن حركة الهجرة الداخلية لدى المواطنين العرب هامشية، وأقل مما هو قائم في مجتمعات أخرى، ويعود هذا إلى عاملين أساسيين: الأول أن مسالة الانتماء والارتباط بالبيئة العائلية الضيقة والأوسع، والانتماء للمجتمع ككل قوي جدا، ويقف على رأس الأولويات في القرار لاختيار الإقامة الدائمة، وهذه أولوية ليست موجودة لدى الجمهور اليهودي. وثانيا، أن نسبة عالية من سكن العرب يكون على أراض خاصة بملكية العائلة. ونضيف إلى هذا أن أسعار السكن وكلفة الحياة في وسط البلاد أعلى من قدرة المواطنين العرب، حتى من ذوي المؤهلات العالية، وجانب آخر له وزن لا أقل، أن في حسابات الأزواج الشابة العربية مسألة تربية الأبناء، وضمن مؤسسات تعليمية مناسبة لهم، وهذا ليس موجودا بالقدر الكافي في مناطق وسط البلاد التي فيها نسبة العرب ضئيلة.

«الزحف العربي» للبلدات اليهودية

في مقال آخر، تلفت المحللة الاقتصادية ميراف أربولزوروف النظر إلى حالة الاختناق السكاني في البلدات العربية، التي صودر نحو ٤٠٪ من مناطق نفوذها في العقود الأولى لإسرائيل، وبقيت هذه البلدات مع مناطق نفوذ لا يملكها أن تستوعب التكاثر الطبيعي واحتياجات البناء.

وقد أقرت لجنة التحقيق الرسمية التي أقامتها الحكومة الإسرائيلية في أعقاب هبة أكتوبر العام ٢٠٠٠، واستشهاد ١٣ شابا عربيا خلال مواجهات استمرت ١٠ أيام، بحالة الضائقة السكنية التي تواجهها البلدات العربية، ورغم مرور ١٢ عاما على صدور ذلك التقرير، إلا أن الحكومات الإسرائيلية لم تفعل شيئا، وتوسيع مناطق النفوذ يتم في ما ندر، وبمساحات هامشية. وأوردت أربولزوروف نموذجا لهذا مدينة سخنين، التي كانت في سنوات «الانتداب البريطاني» على فلسطين قرية ومنطقة نفوذها ٧٠ ألف دونم، إلا أن السلطات الإسرائيلية صادرت ٨٧٪ من مناطق النفوذ وأبقت القرية، التي باتت في سنوات الثمانين مدينة، مع ٩٧٠٠ دونم، منها ٤٥٠ دونما للبناء، وهي من المدن التي تشهد اكتظاظا سكانيا.

وكذا الأمر في غالبية المدن والقرى العربية.

نذكر مثلا أن مدينة الناصرة التي تضم ما يزيد عن ٨١ ألف نسمة، تمتد على أقل من ١٥ ألف دونم، بينما مدينة نتسيرت عيليت، التي أقامها رئيس الوزراء الإسرائيلي الأول، في منتصف سنوات الخمسين من القرن الماضي، على أراضي الناصرة والقرى المجاورة، يسكنها اليوم أقل من ٥٠ ألف نسمة، وتمتد على نحو ٤٢ ألف دونم.

ومثلها مدينة كرميئيل، القائمة على أراض عدة قرى عربية، خاصة في منطقة الشاغور (شمالا) فهي أيضا أقيمت في منطقة عربية مختلطة بغرض كسر نسبة العرب العالية، التي تصل إلى ٥٣٪ في منطقة الشمال وبيضنها منطقة الجليل، بينما نسبة العرب في منطقة النقب تتجاوز ٤٠٪. إلا أن حالة الانفجار السكاني دفعت بالكثير من العرب للانتقال للسكن في هاتين المدينتين، ولكن في حين أن عدد العرب في مدينة كرميئيل يتراوح ما بين المئات وحتى ما يتجاوز ألف نسمة، فإن مدينة نتسيرت عيليت، تصل فيها نسبة العرب على أرض الواقع لأكثر من ٢٠ بالمئة، بمعنى عشرة آلاف نسمة، ولكن ثلثهم مسجلون في بلداتهم الاصلية، بينما العرب المسجلون فعليا في المدينة في حدود ٧ آلاف نسمة، أي ١٤٪ من السكان، وهي نسبة متزايدة.

آخر توجهات حكومة نتنياهو:

تصعيد سياسة تشديد العقوبات على الفلسطينيين وكم أفواه الإسرائيليين!

ويشار إلى أن نتنياهو تعمد أن يتولى خلال ولايته الحالية منصب وزير الاتصالات أيضا، وسط اتهامات له بأنه يسعى من وراء ذلك إلى السيطرة قدر الإمكان على وسائل الإعلام ومنع انتقادات ضد سياسته، وفي هذا السياق، بادر إلى تفكيك سلطة البث المسؤولة عن القناة الأولى والإذاعة العامة، وإنشاء سلطة جديدة مكانها تكون متماشية مع سياسته.

لكن في أعقاب الضجة على هذا القانون، أصدر مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية بيانا، يوم الجمعة الماضي، قال فيه إن نتنياهو يعززم إلغاء البند الذي يمنح التعبير عن الرأي، بادعاء أن الأخير لم يطلع عليه قبل إجراء التصويت.

وجاء في البيان أن «نتنياهو يؤمن بأن قواعد آداب مهنة الصحافة لا ينبغي تحديدها بقانون، وقرر العمل على تصحيح هذا البند».

ورد أكونيس، الذي يتولى منصب وزير العلوم والتكنولوجيا، على بيان نتنياهو هذا بالاستقالة من مسؤوليته عن سلطة البث.

وقال أكونيس في رسالة بعث بها إلى نتنياهو في أعقاب بيانه إنه «لم تكن هناك نية في أية مرحلة بأن يمنح البند المذكور التعبير عن الرأي في البرامج. وكان هدفه التشديد على قواعد آداب المهنة في نشرات الأخبار. لم يكن هدف قانون البث العام الإسرائيلي كـم الأفواه، والعكس هو الصحيح. هدفه فتح الأفواه».

وأضاف أكونيس في رسالته إلى نتنياهو، بتهكم ظاهر، أنه يعيد المسؤولية عن سلطة البث إليه «وأتمنى لك النجاح في الانشغال بهذه الأمور في منصبك كوزير للاتصالات».

ثمن الولاء لنتنياهو

رغم أن نتنياهو ادعى أنه لم يكن يعلم بالبند الذي يقيد حرية الرأي، إلا أن محللين بارزين أكدوا أن نتنياهو كان على علم بهذا البند ولم يعترض عليه أو يتحفظ منه.

وكتب محلل الشؤون الحزبية في صحيفة «هارتس»، يوسي فيرتر، الأحد، أن أكونيس جلس قرب نتنياهو في مقاعد الحكومة في الهيئة العامة للكنيست، وكان يراه بنص البند المذكور (وقرا له بصوت مرتفع هذه الأمور، وحتى أنه كان يضع أصبعه على السطور، ونتنياهو، الذي كان يضع نظارته، شاهد وسمع واستوعب، ومنع أكونيس ضووا أخضر لتأييد اقتراح عضو الكنيست أيلخر».

كذلك كتب كبير المعلقين السياسيين في صحيفة «يديעות أحرونوت»، ناحوم برنباغ، أن أكونيس تلقى ضووا أخضر من نتنياهو لدعم خطوة أيلخر،

ومن المفارقات أن نسبة عالية من العرب في نتسيرت عيليت هي من الشرائع الميسورة وذات المداخل العالية، وأحياء فيلات عديدة باتت بأكملها أحياء عربية، في حين أن الغالبية الساحقة من اليهود في نتسيرت عيليت هي من الأجيرين، ومنهم ذوي المداخل المحدودة، وهذا وضع أقلق المؤسسة الحاكمة، وأيضا كتلا في المجلس البلدي، ولكن هذا لم يساعدهم، ففي أئتلاف المجلس البلدي اليوم «القائمة المشتركة» للمواطنين العرب في المدينة، ورئيس القائمة الدكتور شكري عواودة، هو نائب رئيس البلدية، وهذا سيجاريو لم يكن يحلم به بن غوريون حتى في أحلك لياليه.

وتسعى نتسيرت عيليت ومعها المؤسسة الحاكمة إلى كسر هذا المشهد، وشرعت في الأونة الأخيرة ببناء حي ضخم للمتدينين اليهود المتزمتين «الحريديم»، في سبيل استقدامهم للمدينة، والتي مخصص لنحو ٥ آلاف ساكن، ولكن هناك من يشكك بنجاح هذا المشروع وتحقيق أهدافه.

المشاريع الاستراتيجية لم تغير الواقع

ليس صحيحا القول إن حكومات إسرائيل لم تفعل شيئا من أجل لجم الهجرة الداخلية، أو من أجل تحفيز اليهود للانتقال إلى منطقتي الجليل والنقب، فقد شرعت في نهاية سنوات التسعين في إقامة شارع «عابر إسرائيل»، أو حسب تسميته الأكثر شهرة «شارع رقم ٦»، الذي بات حاليا بطول يتجاوز ١١٠ كيلومترات، يمتد من جنوب منطقة حيفا وحتى شمال مدينة بئر السبع، وجاري العمل فيه ليتمد شمالا وجنوبا أكثر، والهدف منه خلق طريق سريع، وهو طريق بأجرة، يربط المناطق البعيدة بمركز البلاد، إلا أن هذا الشارع الذي اتهم مساحات شاسعة من الأراضي، ودمر الكثير من الأراضي الزراعية، وقسم كبير منها تعود لمالكين عرب، لم ينجح في تحقيق الهدف، فهذا الشارع يشهد اختناقات رغم توسيعه في جزئه الأهم، وفي بعض المناطق بات ضعفي ما بدأ فيه، أي بأربع مسارات، ويشهد الشارع في ساعات الصباح والمساء اكتظاظات مرورية.

الجليل يستعصي على التهويد.

كذلك شجعت الحكومات على إقامة مجمعات لمصانع ومختبرات التقنية العالية في أقصى شمال البلاد، قرب مدينة صفد، وأيضا في مدن الجنوب، إلا أنها لم تكن بالحجم القادر على لجم هجرة الشباب نحو المركز.

ومنذ أكثر من عشر سنوات تعمل الحكومات الإسرائيلية على نقل قواعد عسكرية هامة من قلب منطقة تل أبيب الكبرى إلى صحراء النقب، لهدفين أساسيين، فمن جهة تعتقد حكومات إسرائيل أن نقل القواعد إلى النقب، سيقنع عناصر الجيش النظامي العاملين في هذه القواعد بالانتقال للكبرى المتفجرة سكانيا، من الصعب تقدير ثمنها لضخامته، واستثمارها في بناء مجمعات سكنية وتجارية وأيضا اقتصادية.

إلا أنه كما أسلفنا، يغيب عن مخططات الحكومة ومتقديها، ما يسعى له الشباب العلماني: «حياة الشباب» و«حياة الليل»، فمنطقة تل أبيب الكبرى، وبالذات تل أبيب، بنظر اليهود، هي موطن الحياة المتحررة من القيود الاجتماعية، موطن الفرص المفتوحة، وحياة الليل، بما يشابه الحياة الأوروبية، إن لم تكن مطابقة لها، وهذا ما لا تجده في أي منطقة أخرى، ولا حتى في مدينة حيفا، التي تعد هي أيضا مدينة عصريه مفتوحة، ولكنها تشهد منذ سنوات تناقصا مستمرا في نسبة اليهود.

فمثلا تبين أنه في الانتخابات البرلمانية الأخيرة، في شهر آذار من العام الجاري ٢٠١٥، كان عدد ذوي حق الاقتراع قد ارتفع عن الانتخابات التي سبقتها بـ ٢٦ شهرا في العام ٢٠١٣، بنسبة ١٪ فقط، بينما النسبة الجمالية لارتفاع ذوي حق الاقتراع بين جولتي الانتخابات كانت ٤٪، وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن ١٠ بالمئة من ذوي حق الاقتراع في المدينة هم من العرب، ونسبة تكاثرهم بين الانتخابات ٤٪، بضمنها هجرة داخلية إلى المدينة، وهي ظاهرة قائمة، فإن نسبة تكاثر اليهود في البلدة تكون قد لامست الصفر بالمئة.

وأياضا من باب المقارنة، فإن منطقة تل أبيب العلمانية كحيفا، والتي تشهد نسبة تكاثر طبيعي من الأذنى في البلاد، حوالي (١,٠٧)، ارتفع عدد ذوي حق الاقتراع فيها بين جولتي الانتخابات بنسبة ٢,٠٪.

وأيد القانون ٥٤ عضو كنيست وعارضه ١٤ عضوا. ويوسع هذا القانون بشكل كبير صلاحيات الدولة وتعريف منظمة وأنشطة «إرهاب»، وسيحول مشروع القانون إلى لجنة القانون والدستور من أجل إعداده للقرأتين الثانية والثالثة.

ومن بين البنود التي ينص عليها القانون أن تتم مساواة عقوبة من يساعد في تنفيذ عملية مع عقوبة منفذ العملية، ويوسع العقوبة حتى السجن ثلاثين عاما.

كما يفرض شاكيد أنه «ينبغي أن نذكر أنه إلى جانب الجبهة التي تدور فيها تأييد لمنظمة «إرهابية»، أي جميع الفصائل الفلسطينية.

واستعرضت وزيرة العدل الإسرائيلية، أيلبيت شاكيد، مشروع القانون في الصحف العامة للكنيست، وقالت إن «غاية مشروع القانون هذا أن يضع تحت تصرف جهاز تطبيق القانون معظم الأدوات المطلوبة اليوم لمحاربة فعالة ضد التنظيمات الإرهابية، ونشاطها الأخذ بالاتساع، وضد وسائل تمويل تسمح بهذه الأنشطة. والإرهاب يسعى إلى الفصل بيننا وتحويلنا إلى معسكرات مختلفة».

وأضافت شاكيد أنه «فيما يتعلق بمحاربة الإرهاب لا يوجد يمين ويسار، لا توجد معسكرات ولا مجموعات، وهذه حرب يتعين علينا أن نتنصر فيها، وستنصر فيها وهذه حرب سنتنصر فيها معا».

وتابعت شاكيد أنه «ينبغي أن نذكر أنه إلى جانب الجبهة التي تدور فيها هذه الحرب، هناك الجبهة القانونية، ومن أجل تحسين القدرات القضائية والقانونية لدولة إسرائيل في محاربة الإرهاب، جرت دراسة الأدوات المطلوبة اليوم لمحاربة اليوم في مجال القانون الجنائي، المدني والإداري، وتمت بلورة أمور جديدة في إطار القانون المطروح أمامكم».

وعقبت رئيسة حزب ميرتس، زهانفا غالئون، على مشروع القانون خلال مناقشته في الكنيست، بالقول إنه «ينبغي القضاء على المصنع الذي ينتج المحفزات على الإرهاب وهو الاحتلال».

من جانبه أشار عضو الكنيست ايال بن رؤوفين، وهو ضابط في الاحتياط برتبة لواء، وينتمي لقائمة «المعسكر الصهيوني» التي تم إلزام نوابها بتأييد القانون، إلى أنه «سيديم القانون لكن يجب إدراج تعديلات عليه في لجنة القانون والدستور من أجل الحفاظ على أقصى حد من أخلاقيات القتال».

ولفت عضو الكنيست أسامة السعدي من القائمة المشتركة إلى أن محاربة الاحتلال هي حق شرعي بموجب كافة المعاهدات الدولية، وأكد أنه «سنهتم بإسقاط القانون في اللجنة البرلمانية».

متابعات

واحد من كل ٤ جنود إسرائيلييين يتوجه لتلقي علاج نفسي!

يسرح الجيش الإسرائيلي آلاف الجنود من الخدمة العسكرية في كل عام على خلفية مواجهتهم أزمات نفسية مختلفة. ويحاول الجيش مواجهة هذه الظاهرة، التي يقول إنها أخذة بالاتساع، وفي الطريق إلى الحصول على مساعدة وحدة الخدمة النفسية، يواجه الجنود قوانين متناقضة، ويحصلون على معلومات جزئية حول أزمتهم النفسية، إلى جانب وجود نقص كبير في الأطباء النفسانيين لأن قسما كبيرا منهم يفضلون العمل في السوق المدنية. وذكر تقرير نشرته القناة الثانية للتلفزيون الإسرائيلي، مؤخرا، أن أكثر من ربع الجنود في الجيش الإسرائيلي يتوجهون خلال فترة خدمتهم العسكرية لتلقي علاج نفسي. ووفقا للتقرير فإن غالبية هؤلاء الجنود يخدمون في وحدات ليست قتالية وإنما في الجبهة الداخلية.

وتشير المعطيات حول هذه الظاهرة إلى أن عدد الجنود الذين يتوجهون لتلقي العلاج النفسي هو ضعفا عدد المجندين، وفي العام ٢٠١٣ بلغت نسبة الجنود ٦٧,٢٨٪ من بين الذين توجهوا لتلقي علاج نفسي، بينما كانت نسبة المجندين ٣٢,٧٢٪. وفي العام الماضي كانت نسبة الجنود ٦٧,٦٦٪ والمجندين ٣٣,٣٣٪.

ولفت التقرير إلى أن جهاز الصحة النفسية في الجيش الإسرائيلي يواجه مشكلة كبيرة تتعلق بتناقض القوانين، وتمثلت بأنه، من جهة، يلزم قانون الخدمة الأمنية بتحويل معلومات طبية إلى الجيش، لكن من الجهة الأخرى، يوجد قانون حماية سرية المعلومات الطبية بين القاصرين. وبسبب التناقض بين هذين القانونين، فإنه إذا كان جندي معين غير معني بأن يعرف الجيش أنه تلقى علاجا نفسيا قبل خدمته العسكرية، فإن بإمكانه إخفاء هذه المعلومات عن الجيش.

ولهذا السبب، على سبيل المثال، تظهر خلال فترة الخدمة العسكرية فقط مشاكل تؤدي إلى زج جنود في السجن العسكري أو حتى إلى تسريحهم بسبب نسبة كفاءة صحية متدنية جدا. ورغم أن الجيش يتلقى من وزارة الداخلية قائمة بأسماء أشخاص يشكلون خطرا على أنفسهم، ويكونون ممنوعين من حمل السلاح، ويستبعدون من الخدمة العسكرية فورا، لكن عددهم لا يتجاوز العشرات في كل عام.

وبسبب هذه الصعوبات، يحاول الجيش الإسرائيلي التملص أمام الجهات المختلفة في الدولة، فالمعلومات التي يتلقاها قليلة، وضباط الصحة النفسية في الجيش يقولون إن الفئة العمرية ١٨ – ٢١ عاما، سن الخدمة العسكرية، هي فئة تتميز بظهور أمراض نفسية، وذلك إلى جانب صعوبات في التأقلم مع البيئة الجديدة وقوانين الجيش الصارمة.

جندي أحرق طائرة مقاتلة

هناك عدة أمثلة على ما يمكن أن يفعله جنود يعانون من أمراض وأزمات نفسية.

وتحدثت وسائل الإعلام الإسرائيلية مؤخرا عن سجن جندي بعد أن أحرق طائرة مقاتلة.

وقال الجندي أثناء التحقيق معه إنه فعل ذلك بسبب «اهتياج» شعر به، وتبين لاحقا أنه تم تجنيد هذا الجندي، رغم أنه يعاني من مرض نفسي وحصل على اعتراف بإعاقة بنسبة ١٠٠٪. وقال والده إن الأمر الغريب والمستهجن هو أن ضابط الصحة النفسية في القاعدة العسكرية التي خدم فيها ابنه أمره بأن يتوقف عن تناول ثلاث حبات دواء تخفف من حالته النفسية ويتعاطاها منذ أن كان في سن ١٤ عاما، وذلك رغم أن الضابط ليس طبيبا نفسيا. وأضاف والد الجندي أنه «لم يكن ينبغي أن يجنده الجيش الإسرائيلي، فالجيش لا يعرف كيف يواجه مثل هذه الأمور».

وفي حالة أخرى، تم زج مجندة في السجن بسبب تهربها من الخدمة العسكرية. ولدى عرضها على المحكمة العسكرية قررت القاضية أنه لم يكن ينبغي أبدا تجنيدها بسبب وضعها النفسي.

واعتقل الجيش شابة أخرى، معروفة لسلطات الرفاه الاجتماعي بأنها مدمنة على الكحول والمخدرات وتعاني من مشاكل نفسية. لمدة ١١ يوما بعد أن تم تعريفها بأنها فارة من الخدمة العسكرية. وبرغم ذلك، قرر ضابط الخدمة النفسية أنه لا مانع في سجنها، لكن طبيبة نفسية عسكرية أمرت بإطلاق سسرها تحسبا من تفاقم وضعها النفسي. وفي النهاية وافقت القاضية في المحكمة العسكرية على اتفاق بين النيابة العامة العسكرية ومحامية المجندة، ويبدو أن هذه القضية توضع بعض إشكاليات تجنيد أشخاص يعانون من مشاكل نفسية.

ويبدو أن بعض هذه المشاكل تنشأ في الجيش الإسرائيلي على خلفية أن المجتمع الإسرائيلي هو مجتمع عسكري، إذ يصرح الجيش بأن الهدف هو تطبيق القدرة الكاملة لدى كل مرشح للخدمة العسكرية. وقالت ضابطة كبيرة في سلاح الصحة الإسرائيلي إنه «نحن جيش الشعب ولدنا دور بمساعدة أولئك الجنود الذين لديهم صعوبات نفسية أيضا، لأن الكثير منهم بإمكانهم أن يخدموا في مهمات ملائمة لهم. ويحظر عدم تجنيد كل من رازا طبيبا نفسيا في ماضيه. فهذه وصمة غير منطقية.»

نقص في الأطباء النفسيين

شدد تقرير القناة الثانية على أن أحد الأسباب الاساسية للمشكلة الجهرانية في الجيش الإسرائيلي هي النقص في القوى البشرية، رغم أن الجيش لا يعترف بذلك علنا. وتشير المعطيات إلى أنه يوجد في الجيش أقل من ٣٠٠ طبيب نفسي، و ٣٠٠ ضابط صحة نفسية الذين ينبغي أن يعتنوا بمئات آلاف الجنود. إضافة إلى ذلك فإن عددا من هؤلاء أبلغوا الجيش بأنهم سيغادرونه لصالح العمل في السوق المدنية حيث يحصلون على أجر أعلى بكثير مما في الجيش.

وأضاف التقرير أنه على الرغم من محاولات الجيش تجنيد أطباء نفسيين للعمل في صفوفه إلا أنه لا ينجح في ذلك، وبسبب هذا النقص فإن الجيش منح صلاحيات طبيب نفسي لعدد من ضباط الصحة النفسية غير المؤهلين لذلك، وقالت ضابطة كبيرة في سلاح الصحة إنه في السوق المدنية «يغرون ضباطنا وأنا لست متفائلة. نحن المكان الأفضل، سواء من ناحية العطاء أو القيم، لكن المال يؤثر أكثر».

ويأتي ذلك على خلفية إصلاحات جهاز الصحة النفسية في إسرائيل. وقال مسؤول في جهاز الصحة المدني إن التوجهات إلى أولئك الأطباء النفسيين العسكريين متواصلة طوال الوقت. «هناك نقص عام في الأطباء النفسيين على الجيش أن يستعد لمواجهة ذلك، وفي هذه الأثناء لا يتردد هؤلاء الأشخاص أبدا في مغادرة الجيش لأن شروط الإصلاحات أفضل بكثير» من ظروف العمل في الجيش.

وأشار مصدر خدم في الماضي في جهاز الصحة النفسية العسكري إلى أنه بسبب الإصلاحات، التي يتوقع أن تزيد من تحويل معلومات حول الجنود من الجهاز المدني، فإن الجيش سيعاني من نقص أكبر في القوى البشرية المتخصصة في الصحة النفسية. وقال إنه «في نهاية الأمر يتعين على هؤلاء الأفراد أن يعيلوا عائلاتهم والرواتب في الجيش ليست مرتفعة».



المخرج درور موريه، «نتنياهوهو بشكل أكبر خطر على وجود إسرائيل!»

فيلم وثائقي جديد:

صناعة القرار في إسرائيل تحكمها الغرائز ومشاعر الأنانية والاعتبارات الشخصية!

تجميع- أنظروا إلى ما يحدث في سوريا أمام أنظار العالم كله، الذي لا يفعل شيئا. فكروا في القرار بهاجمة إيران الذي أوقف تنفيذه (رئيس الموساد السابق) مُخبر داغان، (رئيس الشاباك السابق) يوفال ديسكين وغابي أشكنازي (رئيس أركان الجيش الإسرائيلي الأسبق). تخيلوا فقط أن هذا كان يمكن أن يحدث“.

لا يستبعد موريه احتمال إقدام إسرائيل على مغامرة مثل مهاجمة إيران، خصوصا إذا رأى نتنهاهو أن امرا كهذا يمكن أن يحسن حظوظه بالفوز في الانتخابات المقبلة. وقال إن “هذا ما أخشاه. فالتهديد الأمني الأساس علينا داخلي. والعالم المحب أصبح متعبا منا. والعقوبات تقترب منا“.

تضليل نتنهاهو

يعتبر موريه أن فيلمه «حراس التخوم» تأثيرا على الإسرائيليين. رغم ذلك، يشبه «الجمهور الإسرائيلي اليوم بملاكم في الحلية، موجود في الجولة ١٥ من أصل ١٦ جولة، وتلقى لكلمات من اليمين واليسار وينزف دما. وبالإمكان التأثير عليه في الهوامش فقط. ماذا لم يحدث عشية الانتخابات الأخيرة؟ كل المؤسسة الأمنية تقريبا وقفت على رجليها الخلفيتين وحذرت من بنيامين نتنهاهو. كذلك تم الكشف عن كل الفضائح، بدءا من تقريرر حول بيوته والبيت في قيساريا والزجاجات الفارغة (التي طلبت زوجته ثمنها). وبعد ذلك كل يصرخ هذا الرجل ‘عرب‘ ويفوز بالانتخابات» في إشارة إلى تفوهات نتنهاهو العنصرية في يوم الانتخابات بأن «العرب يتوجهون بحشودهم إلى صناديق الاقتراع» بادعاء أن ذلك سيسجع ناخبي اليمين على التصويت.

وقال موريه إنه «لا اعتقد أن نتنهاهو يهمه أن ‘حراس التخوم‘ كان مثالا على مناعة الديمقراطية الإسرائيلية، لأن مناعة الديمقراطية الإسرائيلية لا تهمة أبدا، بل على العكس، هو يفعل كل شيء من أجل تقويض الديمقراطية الإسرائيلية، على الرغم من أنه يتفاخر بأنه الفارس الذي يحافظ عليها... وأنا لا أخلج في قول ذلك، بنظري، نتنهاهو هو الخطر الأكبر على وجود دولة إسرائيلي، وذلك لأنه ضلل للغاية. والمشكلة هي أنه ما زال يعتقد أن هذا التضليل ناجح.»

لكن موريه أشار إلى أنه يعمل حاليا على فيلم وثائقي جديد، يلتقي من خلاله مع مجموعة من كبار المسؤولين الأميركيين. وقال إن تضليل نتنهاهو لم يعد مؤثرا، «ليس في العالم، أنا أتحدث مع مسؤولين كبار في الإدارة الأميركية. لم يعد أحد هناك يصدق».

صناعة القرار شخصية

تحدثت موريه عن فيلمه الجديد وقال إن عنوانه المؤقت هو «أروقة القوة»، لقد بدأت هذا المشروع في الولايات المتحدة وسيصور في فرنسا وألمانيا وروسيا. واتحدت مع أصحاب مراكز في الإدارة الأميركية، وزراء خارجية، مستشاري الأمن القومي، حول ما يحدث في غرف صناعة القرار، عندما ينبغي اتخاذ قرار حول حالات إبادة عرقية في مكان آخر في العالم. أحاول أن أفهم ما هي الاعتبارات التي تؤيد وتعارض التدخل، عندما يكون واضحا أنه تنفذ جرائم ضد البشرية وبإمكانهم منعها، مثلما حدث في البوسنة.»

وأضاف أنه تحدث مع وزراء الخارجية الأميركيين السابقين هنري كيسينجر، جيمس بيكر، كولين باول، مادلين أولبرايت وجورج شولتس ومستشار الأمن القومي السابق ستيفن هادلي. وتابع أن «هذا المشروع بدأ بفيلم أخرجته عن أريئيل شارون. لقد حاولت أن أفهم كيف أن أبا المستوطنات أخلى المستوطنات في غزة وكذلك أربع مستوطنات

المنتزه الاسرائيلي

إعداد: بلال ضاهر



في يهودا والسامرة (أي الضفة الغربية)، رغم حملة جنونية خاضها المستوطنون ضده وادعوا أنه قام بذلك بسبب الفساد. وبالمناسبة، هذا ليس صحيحا، فالتحقيقات ضده انتهت قبل عام من تنفيذ خطة الانفصال. وأنا أعلم كثيرا في مسألة صناعة القرار وأروقة القوة، والاستنتاجات مثيرة للias وحتى أنها مأساوية.»
وأوضح موريه «نحن نعتقد أنه يوجد في أماكن كهذه، في أروقة القوة، تبصر زائد، والوضع ليس كذلك، ليس كذلك أبدا. ويعتقد الناس، وأنا أيضا كنت اعتقد في الماضي، أنه عندما يقررون شن حرب، مثلا، أو بشأن خطة الغاز، فإنه يجلس في الغرفة أناس جديون وأنهم جاؤوا من أجل خدمة الجمهور ويرجعون الرأي باتجاه التأييد أو المعارضة. لكن الأمور ليست كذلك، وإنما هناك غرائز، مشاعر أنانية، اهتم بمصلحتي وساهتم بمصلحتك، اعتبارات غريبة وشخصية. وأنا أتحدث عن أعلى المستويات والتي تقرر أكثر الأمور مصيرية في حياتنا.»

وأورد موريه مثلا على ذلك ذهاب رئيس حكومة إسرائيل في العام ٢٠٠٠، إيهود باراك، إلى قمة كامب ديفيد مع الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات. «لقد كان هذا أحد أكثر القرارات جنونية، عندما تعرف الحافظ من ورائه، أو بأي مستوى من الإهمال أدير كل شيء. لقد كانت هذه غطرسة من جانب شخص اعتبر أن كل العالم، بما في ذلك الدول العظمى، يجب أن يؤيد ما يفكر به هو. ليس أن ياسر عرفات كان جيدا، لا أبدا، لكن باراك قبل كامب ديفيد قضى على كل بقايا الثقة بعرفات، وبعد ذلك خرج ليبلغ العالم بأنه ‘لا يوجد شريك‘، وشدد على أن «عواقب هذا الأمر على وضع دولة إسرائيل اليوم، وعلى معسكر السلام، وعلى كل حياة جميعنا هنا في المنطقة، هي عواقب كارثية. لقد أراد أن يصور نفسه كمن يذهب ويصنع ويعطي، لكنه حطم المعسكر وحطم الأمل ولم يكن لذلك، لهذه العبارة، أي أساس من الصحة».

وتطرق موريه إلى موضوع فيلمه الجديد حول عملية صناعة القرار في دول العالم ومقارنتها مع إسرائيل، وقال إنه «في حالة الأميركيين، ومما أشاهده وأسمعه وأصادفه، فإن الأفراد هناك جديون أكثر بكثير من الأفراد هنا في البلاد، ورئيس الولايات المتحدة محاط بأشخاص مهنيين للغاية، ويفترض بهم أن يساعدوه في اتخاذ القرار الأفضل. واضح أنهم هم أيضا خطؤون، لكن عندما تحدثت مع يوفال ديسكين حول تجربته في هذه الغرف المغلقة لصناع القرار هنا في الدولة، فإن هذا الأمر كان مخيفا، والجمهور لا يدرك أن القرارات التي يتخذها نتنهاهو اليوم، فيما إسرائيل تتقف أمام قرارات مذهلة من حيث أهميتها وستحدد مستقبلنا. وانظروا إلى قراره بالدخول في صدام مع الإدارة الأميركية (حول الاتفاق مع إيران). لقد كنت في واشنطن في اليوم الذي ألقى فيه خطابه في الكونغرس، وما سمعته كان مرعزا جدا. لقد قالوا إن هذا عمل لا يفتخر، وإن هذا يمس في الجوهر الأعمق للعلاقات بين الولايات المتحدة وإسرائيل، وأنه يدهور وضع إسرائيل الأمني، وأنه بكل بساطة لا يمكن تصديق أنه يفعل أمرا كهذا. والمتحدثون لم يكونوا من المسؤولين في إدارة أوباما حتى، وإنما هم مسؤولون في إدارتي (الرئيسيين السابقين جورج بوش وبيل كلينتون، وحيونو إسرائيل فعلا ودعموها دائما، ويصرحون على الملأ بمحبتهم لها. لقد كانوا مذهولين» من خطاب نتنهاهو في الكونغرس.

وأشار موريه إلى اللقاء سفير إسرائيل في واشنطن، رون ديرمر، مع أعضاء كونغرس بهدف إقناعهم بمعارضة الاتفاق النووي الذي يؤيده الرئيس الأميركي. «هذا جنون. تخيلوا أن حزب الليكود يريد تمرير قرار ما، ويقوم (السفير الأميركي في إسرائيل) دان شابيرو بالقاء أعضاء الكنيست ويقول لهم، لا تفعلوا ذلك، إننا نزل من حضيض إلى حضيض أعمق.»

تعين وزير من الحريديم الأشكناز في الحكومة يعكس تحولات محدودة تجاه «كيان الدولة»!

الحريديم الأشكناز الذين قبلوا بالتعامل مع إسرائيل «كيان عابر» امتنعوا عن تعيين وزير عنهم منذ العام ١٩٥٢* رفضوا تحمل المسؤولية الكاملة عن قرارات الحكومة كون ذلك يخالف الشريعة* الحريديم قبلوا منذ عقدين بالاستيطان بعد امتناع سنوات* منذ عقد ونصف العقد لوحظت تحولاتهم اليمينية ورغم ذلك يصرون على رفض الخدمة في الجيش وعدم الانخراط الكامل في سوق العمل



الحاخام يعقوب ليتسمان.

حدود القرار الجديد

في الحقيقة، كان من المفترض أن يلقى قرار «مجلس كبار حكماء التوراة» ضجة كبرى. إلا أن المعلقين والمحليلين، اكتفوا بمصطلح «قرار تاريخي»، دون أن يتعاملوا مع القرار وكأنه تحول استراتيجي بعيد المدى.

فالحريديم شاركوا في غالبية ائتلافات الحكومات الإسرائيلية، وكانت تتفجر بعض الأزمات معهم في قضايا تتعلق بالشرائع الدينية، وخاصة قدسية السبت والتهوديد وقضايا الحلال، وكانت الأحزاب الكبرى تلائم نفسها لمطالبهم، حفاظا على بقائهم في الائتلاف الحاكم، وكذا

أيضا بالنسبة لميزات مؤسسات الحريديم. ولا تلوح في الأفق أية مؤشرات لإحداث انكسار جوهرى في موقف الحريديم من قضية الانخراط في جيش الاحتلال نظرا لأبعادها بعيدة المدى على شكل مجتمعات الحريديم، وتعاطيهم مع هذا «الكيان العابر المسمى إسرائيل». وأيضا في قضية الانخراط في سوق العمل، فنسبة انخراط رجال الحريديم من عمر ٢٥ إلى ٦٤ عاما في سوق العمل، بالكاد تتجاوز نسبة ٤٠٪، مقابل معدل ٧٩٪ في الجمهور الواسع، ونسبة ٥٨٪ بين نساء الحريديم.

وبالنسبة لجمهور الحريديم، فإنهم «مكلفون» بالحفاظ على التوراة ونشرها، ويشرون بشروط القبول في الجامعات لخدمة «شعب إسرائيل». ولكن من خلف هذا التوجه يقف رفض الانخراط كليا في المجتمع العلماني العصري.

ونشير أيضا إلى أن الحريديم ككل، ويشكل خاص التيار الراض كليا الاعتراف بإسرائيل، طائفة ساتمر ونمتها تشق طائفة ناتوري كارلا، ديديون بينهم خلال السنوات الدراسية الست والسجلات الرسمية والضرائب، ويقدر بمليارات الدولارات.

أعدادهم، ورغبتهم في العيش ضمن مجتمعات متغلقة عليهم، والأفضل ليس فقط أحياء وإنما تجمعات سكانية ضخمة، فقد قبلوا بالإغراء، والاستيطان في مستوطنات خاصة بهم، وهم الآن يستوطنون أساسا في ثماني مستوطنات، كلها في محيط القدس المحتلة.

وحسب استنتاجات أولية لبحث بات في مراحلها الأخيرة، في مركز «مدار» الفلسطيني للدراسات والبحوث الإسرائيلية، في رام الله، فإن الحريديم باتوا يشكلون ما يزيد عن ٣٠٪ من مستوطني الضفة الغربية المحتلة من دون القدس. وهذه النسبة آخذة بالازدياد من عام إلى آخر، بفعل نسبة تكاثرهم في تلك المستوطنات بنحو يزيد عن ٥٠٪، وقسم من هذه النسبة هو بفعل انتقال الأزواج الشابة من القدس ومن مدن أبعد نسبيا، مثل بني براك وأسدود وغيرها للاقترب إلى القدس، وبأسعار بيوت أقل.

عند التصويت على اتفاقيات أوسلو في العام ١٩٩٣، أيدت كتلة «شاس» للحريديم الشرقيين الاتفاقيات، وأصدر عوفاديا يوسيسيف «فتوى» تقول، إنه «مسموح بالتنازل عن الارض من أجل منع سفك الدماء». أما كتلة «الحريديم» الأشكناز، فقد كانت في حينه خارج الائتلاف الحاكم، ولكن أعضاها غادروا القاعة ولم يشاركون في التصويت، بعد أن ابرمت حكومة إسحاق رابين معهم صفقة تتضمن تحويل ميرانيات إضافية لمؤسساتهم، وهذا إحد ذاته يؤكد طبيعة تعاملهم مع الصراع حتى تلك الفترة.

إلا أنه ابتداء من نهاية سنوات التسعين، وخاصة من العام ألفين وصاعدا، بدأت التحولات اليمينية في الشارع الإسرائيلي تعكس على الحريديم، وهذا توجه تصاعد ويتصاعد، حتى باتوا في معسكر اليمين المتشدد كليا.

كاملة، وقد قبلت المحكمة العليا التماسه، ما أزم تنبيا هو طرح حل.

وعلى ضوء قرار المحكمة العليا، قرر ما يسمى مجلس «كبار حكماء التوراة» لمجموع أحزاب ووثائق الحريديم الأشكناز، أن يتولى ليتسمان حقيبة وزير، وكان هذا قرار يُعد تاريخيا، إذا أنهى الحظر القائم على تولي منصب وزير منذ ٦٣ عاما.

تقارب وتباعد - بين الجيش والاستيطان

في العقود الثلاثة الأخيرة، تنهت المؤسسة الإسرائيلية الحاكمة، ومعها الحركة الصهيونية، إلى تسارع وزيادة أعداد الحريديم، مقارنة بنسب تكاثر العلمانيين، ففي حين أن تكاثر العلمانيين الطبيعي يتضاءل تدريجيا، وبلغ في السنوات الأخيرة نسبة ١٣٪ سنويا، فإن نسبة تكاثر الحريديم الطبيعي باتت نحو ٢٠٪ وأكثر، وهي من أعلى النسب في العالم، إذا أخذنا بعين الاعتبار ارتفاع معدل الأعمار (٨٤ عاما)، وهو أمر ليس موجودا في المجتمعات الفقيرة التي فيها معدلات ولادة كبيرة كالحريديم، ما بين ٧ إلى ٨ ولادات للأم.

وقد ساعدت موجات الهجرة الضخمة، التي استمرت منذ العام ١٩٨٩ وحتى العام ٢٠٠١، ثم انهارت وتبعتها لاحقا، على لجم نسبة الحريديم في المجتمع، إلا أنه مع تراجع الهجرة بشكل حاد، عاد موضوع الحريديم يلقى المؤسسة الإسرائيلية أكثر، نظرا لطبيعة مجتمعهم، فعقابلية رجالهم لا يعملون ولا يساهمون في الإنتاج، في حين أنهم أيضا ليسوا مستهلكين بالمقاييم الجديدة للاستهلاك العصري، وهذا أمران ينعكسان أيضا على وتيرة النمو الاقتصادي العام، خاصة حينما نعلم أن نسبة الحريديم تتجاوز ١٣٪ من إجمالي السكان، ما يعني أكثر من ١٦ر٥٪ من اليهود الإسرائيليين.

ولذا رأينا في السنوات الأخيرة تصعبا من عدة أحزاب في اتجاه فرض الخدمة العسكرية على شبان الحريديم، كما كان في حكومة بنيامين نتنياهو السابقة، وجرى إبطال قراراتها في الحكومة الحالية لضمان انضمام الحريديم للحكومة، ومطلب فرض الخدمة العسكرية، ليس ناجما عن أزمة «قوى عاملة» في الجيش، بل لأن المؤسسة الحاكمة رأت في هذا مدخلا لتحلل مجتمع الحريديم، ودفعه للانخراط أكثر في المجتمع العصري، وهذا ما يهيمه كبار حاخامي الحريديم، من الأشكناز والاسفاراديم، ولهذا فهم يعارضون التجنيد من منطلقات دينية.

ولكن مقابل هذا شهدنا منذ منتصف سنوات التسعين تحولات سياسية أخرى لدى «الحريديم»، فحتى تلك المرحلة، رفض الحريديم الانخراط في كل ما يتعلق بالصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وحتى أنهم رفضوا الاستيطان في كل المناطق المحتلة منذ العام ١٩٦٧، ووجود بعضهم في القدس الشرقية المحتلة، كان قائما من قبل، إلا أنه مع تزايد

واستغلت الحركة الصهيونية هذا الشرخ، ونجح أول رئيس وزراء إسرائيلي دافيد بن غوريون، في اقناع طوائف من الحريديم «الأشكناز» بتشكيل أحزاب وخوض الانتخابات البرلمانية، وحتى المشاركة في الحكومة، وهذا ما تم بالفعل في السنوات الأربع الأولى بعد الإعلان عن إقامة الكيان الإسرائيلي. إلا أنه مع تقدم عمل الحكومات الإسرائيلية، وجد «الحريديم» أنفسهم أمام مطلب المصادقة على قرارات تخالف الشريعة اليهودية.

فقد توصل الحريديم إلى تفاهات مع بن غوريون حول قدسية السبت، مثل منع الحركة التجارية، ومنع حركة المواصلات العامة، والأخيرة مفروضة منذ ما يقارب سبعة عقود، كتفاهات شفوية، ولا يوجد قانون يمنع هذه الحركة. كذلك من ضمن التفاهات التي كانت تصدر ضمن قرارات لرئيس أركان الجيش، عدم فرض الخدمة العسكرية الإلزامية على شبان الحريديم.

لكن لاحقا اتخذت الحكومة قرارات وبادرت لقوانين يرفضها الحريديم، وكان القرار الذي أدى إلى خروج «الحريديم» من الحكومة في العام ١٩٥٢، فتح ابواب ما يسمى بـ «الخدمة الوطنية» الموازية للخدمة العسكرية، أمام الشباب. ومنذ ذلك الحين امتنع الحريديم عن تولي حقائب وزارية ومسؤوليات حكومية، وكانوا يكتفون بدعم الائتلاف مقابل ضمانات وميزات أخرى، ولاحقا قبل الحريديم بتولي منصب نائب وزير، واستمرت هذه الحال لسنوات طويلة.

ونذكر هنا أن الحريديم الشرقيين، «الاسفاراديم»، كانوا من ناحية حزبية يخترطون في أحزاب الأشكناز، رغم أن طوائفهم مستقلة على المستوى الديني، ولديهم «حاخام أكبر» رسمي خاص بهم، واستمرت هذه الحال إلى العام ١٩٨٤، حينما أسس الحاخام الأكبر في سنوات السبعين ومطلع سنوات الثمانين عوفاديا يوسيف حركة «شاس»، وهذه الحركة أقل تشددا في تعاطيها مع «الدولة» وانخرطت في الحكومات مع مناصب وزارية.

وكان يعقوب ليتسمان يتولى في حكومة بنيامين نتنياهو الحالية منصب نائب وزير الصحة، بصلاحيات وزير كاملة، وهو شكل انخراط كتلة «يهودت هتوراة» التي تضم حزبين لعدة طوائف من الحريديم الأشكناز في الائتلاف الحكومي منذ ما بعد العام ١٩٥٢ وحتى يوم الأربعاء ٢٠١٥/٨/٢٠. وكان ليتسمان قد تولي المنصب ذاته مع الصلاحيات ذاتها في حكومة نتنياهو الثانية ٢٠٠٩-٢٠١٣.

لكن مع بدء عمل الحكومة الجديدة برئاسة بنيامين نتنياهو، توجه رئيس حزب «يوجد مستقبل» يائير لبيد، إلى المحكمة العليا، ضد تولي بنيامين نتنياهو عدة حقائب وزارية، إضافة إلى رئاسة الوزراء هو وزير للخارجية، وأيضا رسميا هو وزير الصحة، إذ حسب الأنظمة فإن كل حقيبة وزارية لا يتولاها شخص، تسند بشكل مؤقت إلى رئيس الوزراء، كما اعترض لبيد على منح نائب وزير صلاحيات وزير

كتب برهوم جرابيسي:

أول مرة منذ ما يزيد عن ٦٣ عاما سيكون في الحكومة الإسرائيلية وزير من التيار الديني المرتزمت «الحريديم» الأشكناز، وهو التيار الأكثر تشددا في كل ما يتعلق بالشريعة الدينية، وسيكون النائب يعقوب ليتسمان من كتلة «يهودت هتوراة» ووزيرا للصحة.

ويرغم أن هذه الخطوة تتم بسبب قرار المحكمة العليا بمنع تكليف نائب وزير بصلاحيات وزير كاملة، إلا أن فيه بعض المؤشرات حول كسر بعض الحواجز القديمة بين «الحريديم» الأشكناز والمسيحيين.

وقد سبقها القبول بالاستيطان في المناطق المحتلة منذ العام ١٩٦٧، لكن هذا لا يعني إسقاط كل الحواجز الجوهرية لأنه بذلك ينتهي تيار «الحريديم» كليا، وهذا ما لا يريده كبار حاخاميه.

خلفية: الحريديم والصهيونية

ظهرت حركة «الحريديم» في بدايات القرن التاسع عشر بشكل أوضح من نهاية القرن الثامن عشر، إذ أن هذه الحركة التي قادها حاخامون متشددون، تركزت على اغلاق المجتمعات الدينية اليهودية في وجه مظاهر العصرية، التي جرفت أبناء الديانة اليهودية، كسائر أبناء شعوبهم في أوطانهم الأوروبية والأمريكية. وجاء مصطلح «حريديم» من كلمة «حريد» أي خائف، والقصص «الخائفون على كلمة الله»، وهم يتمسكون بالتفسير الأكثر تشددا للشريعة اليهودية.

ومنذ أن ظهرت الحركات التي دعت للهجرة إلى فلسطين بوتيرة أقوى في أواسط القرن التاسع عشر، ما مهد لاحقا بلورة الحركة الصهيونية كحركة جامعة لعدة تيارات، اتخذتها «الحريديم» وهاجوسها، وارتفعت حدة الخلاف بين الجانبين بعد تبلور الحركة الصهيونية، وارتفاع وتيرة نشاطها في فلسطين في مطلع القرن العشرين. فالحريديم يتمسكون بتعريف الحركة الصهيونية كحركة «كافرة» وأن مملكة إسرائيل يقيمها المسيح حينما يأتي لأول مرة إلى العالم. وكانت مجموعات من الحريديم تعيش في فلسطين، وفي الأساس في منطقة القدس، وقد اصطدمت مع الحركة الصهيونية، بعد أن وضعت أقدامها في فلسطين، كمقدمة لإقامة كيان خاص باليهود. وقبيل وعند الإعلان عن قيام إسرائيل في أوج نكبة الشعب الفلسطيني، رفضت الغالبية الساحقة من «الحريديم» في العالم الاعتراف بهذا الكيان. ولكن الغالبية الساحقة من الحريديم في العالم خارج فلسطين، تسكتت بموقفها، بينما غالبية الحريديم في فلسطين، قررت التعاطي مع الكيان المعلن عنه والنشأ، ككيان عابر بالامكان التعامل معه كمرحلة عابرة، إلى أن يتم ما جاء في التوراة.

معطيات رسمية في مناسبة افتتاح السنة الدراسية الجديدة:

ارتفاع حاد في نسبة «تسرب» الطلاب الإسرائيليين وهبوط في نسبة مستحقي شهادة إنهاء الثانوية!

***نسبة الطلاب «المتسربين» على مستوى الدولة عامة ارتفعت من ١٧٪ في العام الدراسي ٢٠١٣-٢٠١٤ إلى ١٩٫٥٪ في العام الدراسي ٢٠١٤-٢٠١٥ (كل طالب خامس في مراحل التعليم المختلفة «متسرب»)**

*** نسبة «التسرب» في «الوسط العربي» عامة: ٢٢٫٣٪ (بضمنه: ٣٦٫٢٪ في «الوسط البدوي») مقابل ١٤٫٣٪ في «الوسط اليهودي» عامة و٥٫٦٪ في «الوسط اليهودي غير الحريدي»***

الدراسية التي سبقتها، ٢٠١٣ - ٢٠١٤، على المستوى العام في الدولة.

ونشير هنا إلى أن استحقاق شهادة الثانوية (البحروت) في حد ذاته لا يعني شيئا بالنسبة لمدى استحقاق حاملها للانتساب إلى إحدى الجامعات ومدى قدرته على الانخراط في التعليم الأكاديمي و«السمود» أمام متطلباته، ذلك أن هذه الشهادة، في حد ذاتها، وفي حالات كثيرة جدا، لا

تستوفي متطلبات وشروط القبول في الجامعات. وتبين قراءة المعطيات التفصيلية، طبقا لتوزيعه المجموعات التي تعتمدها الوزارة في إحصائياتها، أن عدد الطلاب الذين استحقوا شهادة الثانوية في «الوسط اليهودي» بلغت ٦٣٪، بينما انخفضت نسبتهم في «الوسط الحريدي» إلى ١٥٫٩٪، وهي النسبة الأدنى بينهم خلال السنوات الدراسية الست الأخيرة، إذ كانت نسبتهم في السنة الدراسية ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩ نحو ٢٢٫٣٪، أما بين اليهود الفلاشا (الأثيوبيين) فكانت نسبة الطلاب مستحقي شهادة الثانوية ٥٠٪. ويشار هنا إلى أن الفارق أكبر بكثير جدا فيما يتصل بشهادة الثانوية (البحروت) التي تلي متطلبات الدراسة الأكاديمية وتؤهل حاملها للانتساب إلى إحدى الجامعات، فبينما تبلغ نسبة الحاصلين على شهادة ثانوية تؤهلهم للانخراط في إحدى الجامعات من بين الطلاب اليهود عامة ٥٢٫٥٪، فإنها بين الطلاب من أصل أثيوبي لا تتجاوز ٢٦٫٥٪!!

وفي «الوسط العربي»، أشارت المعطيات إلى ارتفاع طفيف جدا في نسبة مستحقي شهادة «البحروت» من ٥٧٪ في السنة الدراسية ٢٠١٣ - ٢٠١٤ إلى ٥٩٫٤٪ في السنة الدراسية التي تلتها، وفي داخل «الوسط العربي»، أشارت المعطيات إلى ارتفاع نسبة مستحقي شهادة الثانوية بين «العرب» المسيحيين ومسلمين) من ٥٤٫٧٪ إلى ٥٩٫٧٪، وارتفاعها بين الدرور من ٦٨٫٦٪ إلى (٧٣٫٢٪ مقابل انخفاضها بين البدو من ٥٠٫٣٪ إلى ٤٧٪.

وفي التوزيع حسب الجنس، بينت المعطيات أن الطالبات، على مستوى الدولة، هن أكثر استحقاقا للشهادة الثانوية، إذ بلغت نسبة الاستحقاق بين الطالبات ١٧٫٥٪ مقابل ١٦٫٨٪ بين الطلاب الذكور.

للخوض فيها هنا، مما ينعكس في هذه النسبة المرتفعة جدا لمدى انتشار ظاهرة «التسرب» بين طلابهم، فإن الواقع يختلف اختلافا جديرا تماما، بالنسبة للمواطنين العرب ومدارسهم في إطار جهاز التعليم الرسمي، وهو يتصل، اتصالا وثيقا، بالسياسات الرسمية المنهجية المتبعة من قبل الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة على مر العقود تجاه الأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل.

ففي واقع المجتمع العربي في إسرائيل، تعكس السياسة التعليمية الإسرائيلية المعناة للمواطنين الفلسطينيين أهداف الدولة تجاههم ونوعية سياسة الدمج الإسرائيلية المعمول بها، والتي تهدف للمجمل إلى طمس الوعي الجماعي والهوية الوطنية وتغيير التاريخ والسيطرة على الذاكرة الجماعية للمجتمع الفلسطيني.

كما تعمل إسرائيل، من خلال تجاهل مشاكل التعليم العربي المختلفة والمعقدة، سواء على صعيد البنى التحتية والتجهيزات وعدد الغرف (الصفوف التعليمية) أو على صعيد التعيينات والرقابة، فضلا عن عدم تطوير برامج التعليم، على الحفاظ على الدونية الاقتصادية للمجتمع العربي وإبقاء التبعية الاقتصادية، إلى حد بعيد، بمصادر دخل مصدرها هوامش الاقتصاد اليهودي والدولة.

ففي جانب مستويات جودة التعليم، وبحسب معظم الدراسات والمعطيات، لا يزال المجتمع العربي متخلفا عن المجتمع اليهودي، ويعاني من مستويات تعليم وتثقيف متدنية، وهذا التخلف ليس مقتصرا على عدد مستحقي شهادات «البحروت» فقط، إنما يشمل نوعية وجودة التعليم والتأهيل المنمونة لأبناء الأقلية.

وهبوط أيضا في نسبة مستحقي شهادة «البحروت»

وإلى جانب الارتفاع الحاد في نسبة «التسرب» في المدارس، أظهرت المعطيات الرسمية التي نشرتها الوزارة، أيضا، هبوطا في نسبة الطلاب مستحقي شهادة الثانوية (البحروت) خلال السنة الدراسية المنصرمة، ٢٠١٤ - ٢٠١٥، إذ بلغت نسبتهم ٥٢٫٧٪ مقابل ٥٣٫٤٪ في السنة

٢٢٫٣٪، مقابل ١٩٫٥٪ في المعدل العام على صعيد الدولة كلها و١٣٪ في الوسط اليهودي!

غير أن الواقع هو أنهى وأمر بالنظر إلى حقيقة أن هذه المعطيات هي «معطيات رسمية» مبنية على تقارير وتوثيقات رسمية لا تشمل، بالتأكيد، الظاهرة المسماة «التسرب الخفي»، التي لا تتوفر أية إحصائيات أو معطيات رسمية حول مدى انتشارها. والتسرب الخفي، يتعلق بالطلاب المسيحيين، رسميا، في مدارسهم وأطرقم التعليمية المختلفة وغير منقطعين عنها تماما ولذلك فهم لا يُعتبرون «متسربين»، ورغم ذلك فهم ليسوا مواطنين تماما على دراستهم ويتغيبون لفترات متباعدة ومتقطعة ولا يصلون في نهاية المطاف إلى ما يمكن اعتباره «إنهاء المرحلة الثانوية».

وهؤلاء، كما أشرنا، ليست ثمة أية إحصائيات أو معطيات رسمية موثوقة تبين أعدادهم الحقيقية.

ومع ذلك، فإن المعطيات الرسمية عن ظاهرة «التسرب» الموثوقة تعكس، في حد ذاتها، عمق الأزمة ومدى خطورتها بالنسبة للطلاب العرب والوسط العربي» في إسرائيل، إضافة إلى المعطى العام الذي يشير إلى نسبة «تسرب» تبلغ ٢٢٫٣٪ في جهاز التعليم في المجتمع العربي عموما، ينبغي الانتباه إلى ما يخفي هذا المعطى من واقع أشد قاتمة وظورة فيما يتعلق بالتمايزات الداخلية في المجتمع العربي نفسه، فوفقا للتوزيعة «الرسمية»، كما تضعها وزارة التعليم، نرى أن نسبة «التسرب» في المدارس في «الوسط البدوي»، مثلا، بلغت ٣٦٫٢٪، و ١٥٫٥٪ في «الوسط الدرزي» و ١٩٫٧٪ في «الوسط العربي» (مسيحيون ومسلمون)!

في المقابل، بلغت نسبة «التسرب» العامة في «الوسط اليهودي» عموما ١٣٫٤٪، بينما بلغت في «الوسط اليهودي غير الحريدي» ٥٫٦٪ فقط، مقابل ٤٥٫٧٪ في «الوسط اليهودي الحريدي»!

لكن الأمر هنا يحتاج إلى توضيح ضروري: فبينما موضوع «التسرب» في «الوسط الحريدي» هو قضية اختيارية، بمعنى جنوح اليهود الحريديم، إلى النزول وعدم المشاركة أو الانخراط في جهاز التعليم الرسمي، لأسباب خاصة لا مجال

وزياد من حجم المشكلات الاجتماعية من انحراف الأحداث والجنوح، مما يضعف النسيج الاجتماعي ويفسده. والتسرب يؤدي إلى تحول اهتمام المجتمع من البناء والإعمار والتطور والازدهار إلى الاهتمام بمرافق العلاج والإرشاد، وإلى زيادة النفقات اللازمة على العناية الصحية العلاجية. كما يؤدي تفاقم «التسرب» إلى استمرار الجهل والتخلف، وبالتالي سيطرة العادات والتقاليد البالية التي تحد وتعيق تطور المجتمع مثل: الزواج المبكر والسيطرة الأبوية المطلقة وبالتالي حرمان المجتمع من ممارسة الديمقراطية وحرمان أفرادها من حقوقهم فيتحول المجتمع إلى مجتمع مقهور وتابع، إذ لا يمكن أن يكون المجتمع سيدا وحرًا طالما بقي جاهلاً، مجتمع تسوده العنصرية والتحيز والانغلاق والتعصب.

«التسرب» بين الطلاب العرب .

أوسع، أعمق وأخطر!

وعلى الرغم من أن ظاهرة «التسرب»، كما عرضتها المعطيات الرسمية، منتشرة - وإن بصورة متفاوتة - في جميع الشرائح المجتمعية المختلفة في إسرائيل، عابرة للوقيات والانتماعات المختلفة الأخرى، في كافة المراحل التعليمية وفي كافة المدارس بغض النظر عن نوعها وفي كافة المناطق التعليمية وبين جميع أوساط الطلبة من ذكور وإناث وبين أوساط مختلف الطبقات الاجتماعية والاقتصادية، إلا أن هذه المعطيات الرسمية نفسها تؤكد أن هذه الظاهرة تتفاقم بوجه خاص بين فئات اجتماعية معينة، إذ هي تعاني منها بصورة أوسع، أعمق وأخطر من المعدل العام.

وعلاوة على هذا، ومما يزيد الأمر تعقيدا وخطورة، أتية ومستقبلية، ينبغي الانتباه إلى حقيقة افتقار هذه الفئات عينها إلى الأدوات والإمكانات، المادية والاجتماعية والسياسية، لمعالجة هذه الظاهرة، لجمها أو الحد من وتيرة تفاقمها على الأقل، ثم مواجهة تبعاتها ومعالجة مخلفاتها التي تكاد تكون تدميرية بكثير من المعاني في كثير من المجالات. ففي «الوسط العربي»، تحديدا، بلغت نسبة «تسرب» الطلاب من الجهاز التعليمي في مراحلها المختلفة نحو

ارتفاع حاد في نسبة الطلاب المتسربين من جهاز التعليم في إسرائيل خلال السنة الدراسية المنصرمة، ٢٠١٤ - ٢٠١٥، مقارنة بالنسبة الدراسية التي سبقتها ٢٠١٣ - ٢٠١٤، في جميع المراحل التعليمية: من ١٧٪ إلى ١٩٫٥٪، بالمعدل العام، وبالأرقام، يتضح أن ٢٤٥٢٥ طالبة وطالبة في مراحل التعليم الابتدائية، الإعدادية والثانوية «تسربوا» من جهاز التعليم ولم يستطعوا إنهاء المرحلة الثانوية، أي الصف الثاني عشر، ولم يكونوا بالتالي بين مستحقي الحصول على شهادة الثانوية (البحروت). ويعني هذا أن كل طالب خامس في إسرائيل، في مراحل التعليم المختلفة، هو طالب «متسرب» - يتساقط» من جهاز التعليم ولا يكمل مسيرته التعليمية حتى إنهاء المرحلة الثانوية.

هذا هو المعطى الأبرز والأخطر الذي كشفت عنه المعطيات الرسمية التي نشرتها وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية في نهاية تموز الأخير، في إطار «الاستعدادات» لافتتاح السنة الدراسية الجديدة، ٢٠١٥ - ٢٠١٦، التي انطلقت رسميا في مطلع أيلول الجاري (حتى الآن، لم تبدأ السنة الدراسية الجديدة في العديد من المدارس المختلفة، في شتى المراحل التعليمية في مدن وبلدات مختلفة، جراء إضرابات أعلنتها لجان أولياء أمور الطلاب أو هيئات معنية أخرى، احتجاجا على العديد من النواقص وعلى عدم الحصول على حقوق المعطاة).

ومن المضحق أن ظاهرة «التسرب» من المدارس موجودة في جميع البلدان ولها أسباب عديدة ومختلفة، بعضها الأكثر موضوعي وبعضها الآخر ذاتي، ويمكن القول، عموما، إن أي واقع تربوي لا يخلو من هذه الظاهرة وقد يكون من المستحيل على أي نظام تربوي أن يتخلص منها نهائيا، مهما كانت فعاليته أو تطوره، إلا أنها تتفاوت في درجة حدتها وتفاقمها من مجتمع إلى آخر، ومن مرحلة دراسية إلى أخرى ومن منطقة إلى أخرى.

فالتسرب هو إهدار تربوي هائل وله إسقاطات على جميع نواحي المجتمع وبنائه، إذ يزيد من حجم الأمية والبطالة ويضعف البنية الاقتصادية للإنتاجية للمجتمع والفرد، ويزيد من الاتكالية والاعتماد على الغير في توفير الاحتياجات

كتاب «المحرقة، الانبعاث والنكبة» لياثير أوران:

تشخيص جيد يعوزه استنتاج صحيح!

بقلم: أنطون شلحت

تعريف: صدر عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»، كتاب بعنوان «المحرقة، الانبعاث والنكبة» للباحث يائير أوران، ترجمه عن العبرية أسعد زعبي، هنا تقديم الكاتب:

يمكن من دون أي لبس أن نلتفت على التعريف الذي يقدمه نخوه مؤلف هذا الكتاب، الباحث والأستاذ الجامعي يائير أوران، بشأن «حقيقة» ما حدث في خضم نكبة العام ١٩٤٨، وفحوى تعريفه أن الذي حدث «تطهير عرقي وقعت خلاله العديد من المجازر»، وإن كان يدرجه ضمن سياق نفي أن تكون إسرائيل ارتكبت إبادة جماعية أو حتى أعمالاً تحمل طابع الإبادة الجماعية خلال ذلك العام.

وفي عمرة نبش المؤلف عما شهده البلد في مجرى النكبة، يقز بان عدد المجازر التي اقترفتها إسرائيل ضد الفلسطينيين أكبر بكثير مما كان يعرفه قبل بداية تأليف الكتاب، بل وأكثر بكثير مما يعترف به المجتمع اليهودي الإسرائيلي، مشيراً إلى أن كثيرين من أبناء هذا المجتمع الأخير لا يستطيعون خوض مواجهة مع هذا الموضوع ويرتّبون، لأنفسهم والمجتمع عموماً والوساط الجهاز السياسي خصوصاً، آليات الكبت والإنكار.

وبالوسع أن نضيف أن كثيرين آخرين يدلون بدلائهم في عمليات شرعية الأفعال التي أدتها الدولة بأثر رجعي، بما في ذلك شرعة المجازر الإسرائيلية المرتكبة ضد الفلسطينيين، وفي هذا الصدد تحديداً يصل المؤلف إلى استنتاج مهم، مفاده أن من شبه المؤكد أنه لم يكشف بعد عن الحقيقة كاملة حول الذي حدث في العام ١٩٤٨.

وليفت المؤلف منذ البداية إلى أنه لا يسعى في بحثه هذا إلى كشف النقاب عن حقائق تاريخية أخرى، وإنما إلى (لقدص قيام إسرائيل وما تعين من «انبعاث اليهود من تحت الركام») والنكبة»، بوصفها ثلاث نقاط هندسية مرتبطة ببعضها البعض، ويشير إلى أن «المحرقة» و«الانبعاث»، هما من الأحداث التأسيسية التي ستصمم على مدى أجيال عديدة مجزء وجود ووعي الشعب اليهودي الذي بدأ بإعادة ترميم أنقاضه بعد ثلاثة أعوام من المحرقة. كما يؤكد أن المحرقة من جهة، وإقامة الدولة من جهة أخرى، بمنزلة «أحداث غيّرت العالم»، إذ إنها غيّرت إلى حد كبير وجه الشعب اليهودي حيثما كان ووجه الشرق الأوسط عموماً، فالعالم الذي تأسست فيه دولة إسرائيل هو العام الذي هزم فيه العالم العربي

وتعرض للإهانة، وما تزال هذه الانتكاسة ترافق العالم العربي منذ سنوات، وتحوّلت النكبة إلى حدث مؤسس بالنسبة للفلسطينيين، وطوّز كل من اليهود والفلسطينيين هوية يشكل عامل الضحية عنصراً مهماً فيها، وبينما طوّز اليهود هوية في مركزها المحرقة طوّز الفلسطينيون هوية في مركزها النكبة.

وبناء على ذلك يصل إلى الاستنتاج الرئيس لهذا الكتاب، وهو أنه من دون أن يعلم الإسرائيليون بالجرائم التي ارتكبتها قادة الدولة العام ١٩٤٨، ومن دون أن يعترفوا بآثار هذه الجرائم المستمرة في المجتمع الفلسطيني، وبالتوازي من دون أن يعترف الفلسطينيون بالمحرقة ومفازها المستمر في المجتمع الإسرائيلي - اليهودي، ليس ثمة احتمال لتحقيق مصالحة حقيقية بين الشعبين. وبكلمات المؤلف: «من دون الاعتراف بالمحرقة كتراجيديا يهودية ومن دون الاعتراف بالنكبة كتراجيديا فلسطينية، لا أمل في تحقيق تسوية وصلح بين الشعبين».

ونعثر هنا وهناك في الكتاب على انتقادات واضحة وصافية لعملية انصراف المجتمع الإسرائيلي، وخصوصاً مؤسسته السياسية وجهازه التربوي، نحو تعزيز ذاكرة المحرقة من خلال إبراز غير صحيح وتعسفي للجوانب والعبر الخصوصية - الصهيونية واليهودية على حساب الجوانب العامة العالمية. ويقترح المؤلف بعد سنوات عديدة أمضاها في البحث حول موضوعي المحرقة والإبادة الجماعية، تبني خطاب آخر بهذا الشأن، يكون في صلبه أن المعاني والدروس المستفادة من المحرقة والإبادة الجماعية هي قدسية قيمة حياة الإنسان ومساواة حياة الإنسان لمجرد كونه إنساناً. لكنه بموازاة ذلك يشدد على أنه يقبل الإذعان القائل بأن المحرقة ولكل عمل إبادة جماعية بوجه عام ملاح خاصة به، بينها من جملة أمور أخرى شمولية الحل النهائي، ومركزية اللاسامية العنصرية تجاه اليهودي لكونه يهودياً في الأيديولوجية النازية، ووجود غرف الغاز.

تظل القضية كامنة في هذا الاستنتاج الخطأ. وهو أيضاً استنتاج غير صحيح لأسباب كثيرة أهمها أن النكبة الفلسطينية بدأت خيوطها الأولى تلوح قبل أكثر من نصف قرن من وقوع المحرقة مع بداية تأسيس الحركة الصهيونية واعتمادها برنامج إقامة «وطن قومي» لليهود على أنقاض وطن الشعب الفلسطيني في فلسطين، باعتبار ذلك «حقاً تاريخياً».

وما تزال المؤسسة السياسية الإسرائيلية تتعامل مع هذا «الحق التاريخي اليهودي» في فلسطين بصفتها المبرز

الرئيس لشرعية إقامة دولة إسرائيل، ومن منطلق تكريس أولويته غير القابلة للتأويل على أي ظروف أخرى وقعت وراء إقامتها من وجهة النظر السياسية التاريخية، وفي مقدمها قرار التقسيم الأممي من سنة ١٩٤٧، وما ساهمت المحرقة النازية فيه من تأثير في الاصطاف الدولي المؤيد لذلك القرار.

وقد شهدنا في الأونة الأخيرة مزيداً من وقائع تثبت هذه المقاربة التي تحاول إسرائيل من خلالها مواجهة الرواية التاريخية العربية والفلسطينية للصراع.

ومن هذه الوقائع ما يرتبط بحدى فقرات الخطاب الذي ألقاه الرئيس الأميركي باراك أوباما في مستهل ولايته الأولى في جامعة القاهرة، يوم ٤ حزيران ٢٠٠٩، والتي انطوت على تلميح صريح إلى أنّ قيام إسرائيل لا يعود كونه أحد استحقات «العذابات اليهودية» التي بلغت ذروتها في المحرقة النازية، وفقاً لما قاله. وجاء في هذه الفقرة حرفياً ما يلي:

... «(علي) الاعتراف بأن رغبة اليهود في وجود وطن خاص لهم هي رغبة متصلة في تاريخ مأساوي لا يمكن لأحد نفيه. لقد تعرضت لليهود على مزر القرون للاضطهاد، وتفاقت أحوال معاداة السامية في وقوع المحرقة التي لم يسبق لها أي مثيل عبر التاريخ، وإنني سوف أقوم غداً بزيارة معسكر بوخينفالده (في ألمانيا)، الذي كان جزءاً من شبكة معسكرات الموت التي استخدمت لاسترقاق وتعذيب وقتل اليهود رمياً بالأسلحة النارية وتسميماً بالغازات. لقد تمّ قتل ستة ملايين من اليهود، يعني أكثر من إجمالي عدد اليهود بين سكان إسرائيل اليوم. إنّ نفي هذه الحقيقة هو أمر لا أساس له وينم عن الجهل وعن بالغ الكراهية، كما أنّ تهديد إسرائيل بتدميرها، أو تكرار الصور النمطية المحيرة عن اليهود، هما أمران ظالمان للغاية ولا يخدمان إلاّ غرض استحضار تلك الأحداث الأكثر إيداء إلى أذهان الإسرائيليين، وكذلك منع حول السلام الذي يستحقه سكان هذه المنطقة».

ولقد أثار هذا القول لوباما، على الفور، موجة من الجدل في الخطاب السياسي الإسرائيلي، وسرعان ما انعكس ذلك في الخطاب الذي ألقاه رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، في جامعة ييل، إن في يوم ١٤ حزيران ٢٠٠٩، والذي اعتبر بأنه، في الحد الأقصى، بمثابة ردّ على خطاب أوباما السالف.

ولدى العودة إلى ما قاله نتنياهو في هذا الخطاب نتلح

إنّ الرابط التاريخي بين الشعب اليهودي وأرض إسرائيل مستمر منذ أكثر من ٣٥٠٠ سنة. إنّ مناطق يهودا والسامرة

(الضفة الغربية) حيث سار وتمشّى كل من أبراهام وإسحاق ويعقوب ودافيد وشلومو وإشعيا وإرميا - ليست بالفريبة علينا بل هي أرض الآباء والأجداد. إنّ حق الشعب اليهودي في أن تكون له دولة في أرض إسرائيل لا ينبع من سلسلة الوليات التي ابتلي بها. صحيح أنّ اليهود تعرضوا خلال ٢٠٠٠ عام لمعاناة فظيعة تتمثل بعمليات الترحيل والمذابح والافتراءات والقتل مما بلغ ذروته في المحرقة النازية التي لم يكن لها مثيل أو نظير في تاريخ الأمم والشعوب. هناك من يقول إنه لولا وقوع المحرقة لما كانت دولة إسرائيل ستقوم، لكنني أقول إنه لولا قامت دولة إسرائيل في موعدها لما كانت المحرقة ستقع أصلاً. إنّ المأسى الناتجة عن عجز الشعب اليهودي توضح سبب احتياج شعبنا لقوة بأس سيادية تتبع له. غير أنّ حقناً في إقامة دولتنا هنا في أرض إسرائيل مرده حقيقة واحدة بسيطة: إنّ هذه الأرض لهي وطن الشعب اليهودي وهنا نشأت هويتنا، كما قال ذلك رئيس الحكومة الأول دافيد بن غوريون لدى إعلانه عن إقامة الدولة (اقتباس من الفقرة الاستهلاية لوثيقة استقلال دولة إسرائيل): «نشأ الشعب اليهودي في أرض إسرائيل، وفيها تمت صياغة شخصيته الروحية والدينية والسياسية، وفيها عاش حياة مستقلة في دولة ذات سيادة، وفيها أنتج ثرواته الثقافية والوطنية والإنسانية العامة وأورث العالم أجمع سفر الأسفار الخالد».

لكن الجدل، في هذا الشأن، لم يتوقف عند ما قاله نتنياهو فحسب، بل وأسعت أيضاً أصوات أخرى تنحي باللائمة على الحكومة الإسرائيلية، وتنههما بالقصور في إقناع الإدارة الأميركية بأنّ حق دولة إسرائيل في الوجود مستمد أساساً، بل وحصرياً، من حق اليهود في فلسطين، باعتبارها وطنهم القومي الأصلي، وقد بلغ الأمر بأحد القادة التاريخيين في حزب الليكود، وهو وزير الدفاع الإسرائيلي الأسبق موشيه أرنس، أن عزّاه الخلافات الأخيرة بين إسرائيل والولايات المتحدة إلى عدم فهم أصحاب القرار في البيت الأبيض مركزية هذا الحق في مبادئ الصهيونية وميزرات إقامة إسرائيل، ونزوع هؤلاء إلى الاعتقاد أنّ المحرقة النازية كانت العامل المركزي وراء إقامتها.

يتبين، إذن، أنّ المحرقة لم تكن في عرف الآباء المؤسسين لإسرائيل ومكلمي درهم الآن أكثر من أداة أو «خشبة قفز»، بكل ما يعنيه ذلك من استغلال معيب لمعاناة ضحاياها وعدم اكتراث لعذاباتها. ومن هنا فإنّ الطريق إلى إنكار معاناة ضحايا النكبة تغدو قصيرة جداً، إذا لم تتقاطع في المفترق نفسه.

في ظل الضجة المثارة حول تعيين عميد احتياط في الجيش قائداً عاماً للشرطة الإسرائيلية:

وسائل إعلام: عالم تجار الأسلحة الإسرائيليين خفي ومُظلم عموماً!

إسرائيل تمارس عمداً سياسة غموض شاملة مبنية على التقاء المصالح بشأن تجارة الأسلحة مقدار عائدات صفقات الأسلحة راوح في الأعوام الأخيرة بين ٦ر٥ و٧ر٥ مليار دولار في السنة*



السلاح الإسرائيلي: الكثير من الصفقات القذرة.

والتوغو وغينيا الاستوائية، وهذه دول ليست ديمقراطية، وبعضها ديكتاتوريات تقتل وتنهب وتقمع مواطنيها". وأضاف مالك أنه يوجد في إسرائيل عدد قليل من الشركات الأمنية العملاقة، مثل "إفائيل" (سلطة تطوير الوسائل القتالية)، ويوجد أكثر من ٣٠٠ شركة تعمل في مجال تصدير الأسلحة والخدمات الأمنية، أقامها أشخاص من أجل جني أموال طائلة، "وجميع هذه الشركات تعمل تحت مظلة وزارة الدفاع، التي تصدق على عمل الشركات".

كما أوضح مالك آلية تصدير الأسلحة والخدمات الأمنية، حيث تصل إلى إسرائيل ميزانيات من دول وجهات معنية بشراء أسلحة، ووزارة الدفاع تقرّر لمن تمنح تراخيص تصديرها "وكيفية توزيع الكعكة". إذ أن قسماً من المصدرين هم ضباط كبار في الجيش وموظفون سابقون في وزارة الدفاع وسياسيون سابقون.

وأوضح المحامي إيتاي مالك، الخبير في مجال حقوق الإنسان والناشط من أجل زيادة الشفافية والإشراف العام على التصدير الأمني الإسرائيلي، أن وصف إسرائيل بأنها "دولة عظمى في مجال التصدير الأمني" هو تعريف واسع جداً، يشمل السلاح والعتاد الأمني والخبرات، مثل العقائد القتالية أو تدريب قوات وميليشيات.

وقال مالك في مقابلة أجرتها معه صحيفة "هآرتس"، ونشرتها في أواسط تموز الماضي، إن التصدير الأمني هو "أمر مقبول وجميع الدول تفعل ذلك، لكن المشكلة هي أن إسرائيل، اليوم، ضالعة في أماكن كثيرة، قررت الولايات المتحدة وأوروبا منذ فترة أن تمتنع عن التصدير الأمني إليها. ونحن نعرف أن إسرائيل تبيع السلاح إلى أذربيجان وجنوب السودان ورواندا، وإسرائيل دربت ولا تزال تدرب قوات تابعة لأنظمة رئاسية في دول إفريقية. ووفقاً للتقارير فإن هذه أمور تحدث في الكاميرون

القتالية ("إفائيل")، وشركة كبرى رابطة تربطها بالدولة وشائع قوية (شركة "البيت")، وطاقفة من رجال الأعمال ممن لهم باع طويل في الشؤون العسكرية - فهم لماذا تفتخر سلطات الإنفاذ الإسرائيلية إلى أنياب في مجال تصدير الأسلحة.

وختم هرتيل قائلاً: من أجل ضمان إنفاذ حقيقي للقوانين، ينبغي أن تكون هناك تشريعات إضافية ورغوة حقيقية من المؤسسة الأمنية والنظام القضائي لأن ينقبا تحت كل حجر، مع افتراض أنه سيتم العثور على أدلة فساد تحت أكثرها. لكن لم يظهر حتى الآن مثل هذا العزم.

وتابع: يثير تعيين هيرش موضوع خلؤ المرشح للتعيين أمناً من الشبهات من جديد، خصوصاً عندما يطال هذا الأمر ضباطاً كباراً في الاحتياط، وهنا يجب أن يكون واضحاً أنه حتى خلال الأسبوع الأخير شديد الاضطراب، لم تطرح ذرة من الشبهات ضد هيرش على خلفية حساسية أمنية. لكن، إذا كانت هناك معلومات بشأن شبهات تتعلق بانتهاكات لضوابط تصدير الأسلحة على مدى عامين، فينبغي أن توضع هذه المعلومات أمام أعين المؤسسة العسكرية عندما يتخذ قرار بشأن ترقية ضابط كبير في الاحتياط أو إعادة تنصيبه في منصب رفيع. ولقد كانت هناك بالفعل في الماضي مسائل صامدة - إقدام

حزب الله على خطف العقيد (احتياط) الحنان تنجاوم في لبنان بعد استرداجه، وتزوير وثيقة بحسب اعتراف الجنرال (احتياط) بوعر هرياز - حيث كان لضباط كبار في الاحتياط ذوي خلفيات إشكالية، قدرة على الوصول إلى معلومات مصنفة كسرية على مدى سنوات عديدة من دون أن يدق ناقوس الخطر في الجيش. لكن مرة أخرى، هيرش ليس هرياز، وبالتالي ليس تنجاوم، ومع ذلك، فينبغي أن تطبق المبادئ التوجيهية على الجميع.

وكنا خصصنا في العدد قبل السابق من "المشهد" (عدد ٢٠١٥/٨/٥) محوراً خاصاً لموضوع تجارة السلاح في إسرائيل أشرنا خلاله من ضمن أمور أخرى إلى أنها تعتبر واحدة من أكبر الدول المصدرة للأسلحة في العالم، لكنها خلفاً لمعظم الدول لا تتقيد بقرارات ومعاهدات دولية تمنع تصدير الأسلحة والخبرات الأمنية لأنظمة يحظر التعاون معها وتفرض عليها عقوبات. ويعمل في هذا المجال عدد كبير من الإسرائيليين، بينهم ضباط جيش، يحظون بمعاملة متساهلة من وزارة الدفاع الإسرائيلية حيال خرقتهم للقرارات الدولية.

يحظر إطلاع الجمهور عليه) ويسمع عنها من بعض الناشطين والقانونيين ممن هم على دراية بهذا المجال. ولقد مارست إسرائيل عمداً في كل ما يتعلق بتجارة الأسلحة، سياسة غموض شاملة مبنية على التقاء المصالح.

وأضاف: لقد علمت صحيفة "هآرتس" من مصدر أمني رفيع عمل في هذا المجال لعديد عبيد، أنه في العديد من الصفقات التي تجريها الصناعات العسكرية الإسرائيلية في الخارج، هناك "احتمال أساس" لوجود جرائم إفساد، ودفع رشى، واستخدام معلومات حساسة من دون الحصول على إذن كامل من المؤسسة الأمنية. وأشار هذا المصدر إلى أن قسماً كبيراً من تجارة الأسلحة ميدانه بلدان العالم الثالث والدول الشيوعية السابقة، فقط في العهد الأخير أثيرت اتهامات ضد شركة "الصناعات العسكرية الإسرائيلية"، ضد شركة "الصناعات الجوية الإسرائيلية"، بشأن دفع رشى لمسؤولين في الهند، كما طرحت أسماء شركات المحرقة ومن ضمنها شركة غال هيرش، في ظروف مماثلة، في ما يتعلق بوزير خارجية جورجيا، كما أن نائب وزير الدفاع البولندي اضطر إلى الاستقالة بعد أن وجد نفسه وسط نزاع قبيح بين شركتين إسرائيليتين.

وأكد أن أحد المتكيدات المتكررة التي يطرحها بعض المطلعين على هذا المجال أنه من الصعب، بل من المستحيل أحياناً، ترميز صفقات وخصوصاً صفقات السلاح في بلدان العالم الثالث، من دون "تزييت عجلات" مسؤولين حكوميين وسياسيين للحصول على موافقتهم. وفي بعض الحالات كما نشر سابقاً، عملت شركات أمنية إسرائيلية كبيرة مع وسطاء ووكلاء محليين كي تنأى بنفوسها عن اتهامات الرشوة، برغم أنف جهود منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) المملعة لتعزيز تشريعات وإنفاذ إجراءات مكافحة الرشوة.

وبحسب رايه يعود أحد الأسباب التي تفسر بطء التدخل في هذا المجال، إلى مقدار عائدات الصفقات الهائل الذي راوح في الأعوام الأخيرة بين ٦ر٥ مليار دولار و٧ر٥ مليار دولار في السنة، ووضع إسرائيل بموجب تقدير جهات عديدة، في قائمة أكبر خمس دول مصدرة للأسلحة في العالم، وعندما تنفص عن هوية الشركات التي تتعاطى هذه التجارة - ثلاث شركات مملوكة للحكومة بشكل أو بآخر ("الصناعات العسكرية الإسرائيلية"، و"الصناعات الجوية الإسرائيلية"، وسلطة تطوير الوسائل

أكد المحلل العسكري لصحيفة "هآرتس" عاموس هرتيل أن تأخير تعيين العميد في الجيش الإسرائيلي غال هيرش قائداً عاماً للشرطة الإسرائيلية أتاح إمكانية إلقاء نظرة نادرة إلى حد ما على العالم الخفي والمظلم عموماً لشركات إسرائيلية تتعاطى تجارة الأسلحة وتقديم استشارات أمنية في الخارج.

وأضاف هرتيل أنه على غرار حالات أخرى أدى فيها تطور عرضي في قضية معينة إلى أمور مختلفة تماماً، ترسم هذه الحالة صورة مشوهة، وتبين مدى التعاون في إشراف السلطات الدولية على تلك التجارة كما أن التنسيق بين مختلف الهيئات هامشي، ويكاد يكون معدوماً، وكل من يعرف قواعد اللعبة - وخاصة جنرالات الاحتياط الذين يستغلون تجاربهم ومعارفهم بعد التقاعد - يعرف كيف يتناور بين فقرات المطر من دون أن يصيبه البلب.

وأشار إلى أنه برزت من الضجة التي أثيرت حول تعيين هيرش قائداً للشرطة، عدة مسائل، وهذه المسائل هي: أولاً، بدأ تحقيق ما قبل عملية التعيين في شركات يملكها، وهو يتعلق بشبهات غسيل أموال ورشوة مسؤولين أجانب. ثانياً، وصلت المعلومات بهذا الخصوص إلى إسرائيل بعد أن كانت دول أجنبية ووكالات تحقيق، ومن بينها مكتب التحقيقات الفدرالي الأميركي ("إف. بي. أي")، أجرت تحريات بهذا الخصوص. ثالثاً، أجرت "سلطة مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب" التابعة لوزارة العدل الإسرائيلية، وليس الشرطة الإسرائيلية، بحسب مزاعم محامي هيرش، تحقيقاً في هذه التهم، رابعاً، بالرغم من مرور عامين، لم يسفر التحقيق في هذه المسألة عن أي تقدم، خامساً، لم تكن وزارة الدفاع على علم بشيء بخصوص الاتهامات الموجهة لهيرش مع أنه يحمل رخصة تصدير من الوزارة، ولا بخصوص ٢١ شركة أمنية إسرائيلية أخرى تواجه اتهامات مماثلة. وأخيراً، لم يوقف الجيش الإسرائيلي صفقات التصدير الأمنية الخاصة بهيرش عندما أعيد تعيينه في صفوف الجيش كنائب رئيس قيادة مستحقة في الجيش الإسرائيلي في العام ٢٠١٢.

قبراي هذا المحلل فإن أي من هذه الوقائع لا ينبغي أن يفاجئ أحداً من المطلعين قليلاً على مجال التصدير الأمني. فهناك تأكيدات حول قضايا مماثلة كانت تظهر بشكل روتيني في تقارير مراقب الدولة، بعضها يبقى مصفاً كسرري للغاية (أي

تابعونا على الفيسبوك

facebook
http://tiny.cc/ywgg4

وقناتنا على اليوتيوب

You Tube
http://tiny.cc/nkdp0

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب: 1959

هاتف: 00970 - 2 - 2966201

فاكس: 00970 - 2 - 2966205

البريد الإلكتروني لـ «مدار»:

madar@madarcenter.org

موقع «مدار» الإلكتروني:

http://www.madarcenter.org

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي